الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وسيلة للتكيف مع الفقر والبطالة "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية" دراسة ميدانية في محافظة سوهاج

د. حمدي أحمد عمر(*)

أولاً:إشكالية الدراسة وأهميتها

تباينت السياسات الليبرالية الجديدة New liberalism " إعادة الهيكلة الرأسمالية "Capitalist Restructuring " التي انتشرت فى كل العالم خلال العقود الثلاثة الماضية ، مع تباين موقع اقتصاد كل دولة من النظام الاقتصادي والسوق العالميين، كما تباينت بالقدر نفسه استفادة أو خسارة كل دولة من تطبيق تلك السياسات، فقد حظيت الدول الصناعية الكبرى والشركات العملاقة متعددة الجنسيات والقطاع الخاص عموماً بنصيب الأسد من الفوائد، بينما حظيت بلدان العالم الثالث ومنها مصر بتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض مُعدل التضخم وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وفي الوقت ذاته أصبحت تعانى الكثير من المشكلات والأزمات الهيكلية التي لن يكون حلها يسيراً على المدى الطويل سوى باتباع سياسات جديدة تسهم فى حلها بفاعلية .

لقد شهدت بلدان العالم الثالث انحساراً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي مصحوباً ببرامج للتثبيت والتكيف الهيكلي Structural Adjustment Stabilization program" مما أضعف من قدراتها على إشباع الحاجات الأساسية الإنسانية " وارتفاع نسبة الأسر التي تحيا في حالة فقر، وفي عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع ، وتعميق مأساة هؤلاء"، وذلك بفعل تأثير تبنى التوجهات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية، أو بالأحرى دعائم الليبرالية الجديدة المفروضة بصرامة شديدة من قبل مؤسسات المساعدات الدولية .

وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات البطالة بجانب الفقر المدقع وسيادة الكساد، وفي كل الأحوال هناك شبه إجماع على أن بلدان العالم

(*) مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

الثالث هي الأكثر ضرراً من التغيرات الناجمة عن تلك السياسات الليبرالية الجديدة " إعادة الهيكلة الرأسمالية "، والتى أدت عولمتها وانتشارها في ربوع البلدان إلى تفاوت اجتماعي اقتصادي بين البلدان والمناطق المختلفة وداخل الدولة الواحدة، حيث خلقت هذه السياسات تفاوت اجتماعي واقتصادي شديد التباين بين أفراد المجتمع الواحد، وقد أسفر ذلك عن اتساع مساحة التهميش سواء بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث أو لأكثر الفئات الاجتماعية أتساعاً داخل هذه البلدان(١).

وعلى الجانب الآخر فقد أدت الظروف التي صاحبت سياسات التكيف الهيكلي وإعادتها إلى نمو قطاع عريض من قوة العمل يعجز سوق العمل الرسمي المصري عن استيعابها، يزيد من تفاقم الأمر الاتجاه إلى تبنى برامج الخصخصة باعتبارها من آليات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، والتي أدت إلى تقليص كم هائل من العمالة بالقطاع العام، في الوقت الذى تعجز فيه المشروعات الجديدة التي نمت في ظل سياسات إعادة الهيكلة عن استيعابها مما أدى إلى تفاقم حدة البطالة.

بذلك كان لزاماً على الفقراء والعاطلين المضارين من السياسات الليبرالية الجديدة ومن جراء الخصخصة البحث عن بدائل للتكيف والخروج من دائرة الفقر والحرمان المادي ومشكلة البطالة، مما دفع بعضهم إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة على الأرصفة وفي الميادين العامة، حيث لا يتطلب الالتحاق بها أية إجراءات أو تعقيدات بيروقراطية أو مهارات خاصة، فيكفي أن يقف الفرد على جانب من الشارع أو الرصيف أو الميدان ليبيع سلعاً حتى لو كانت بسيطة تدر عليه دخلاً ولو كان ضئيلاً، فهو يسد جانباً من احتياجاته الأساسية، وفي هذا يقول أحد هؤلاء " لو ما كنش فيه رصيف أو شارع ذي ده حا نشتغل فين وما حلتناش حاجة وقاعدين عاطلين" (٢).

وهكذا يُصبح العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة مجال جذب لبعض العاطلين والفقراء وكآلية للتكيف مع مشكلة الفقر والحرمان المادي والبطالة حتى ولو كان ذلك بشكل مؤقت، فضلاً على أنه يعصمهم من الانحراف والعنف والتطرف.

فقد أظهرت نتائج دراسة حامد عبده الهادي (٢٠٠٦)، والتي استهدفت وصف وتحليل آثار العولمة والخصخصة والتكيف الهيكلي على ثلاث قرى في محافظة الشرقية، أن معظم العمالة الزراعية ليست لها حيازة، وإن وجدت حيازات فمساحتها قزمية، وأنهم جميعاً يعانون من العوز والحاجة، لذا لجأوا إلى العمل في الحرف اليدوية كمحاولة للبقاء على قيد الحياة للتكيف مع الفقر(٣) .

وإيماناً من الباحث بالحقيقة العلمية التي تقر بأن مشكلة أي بحث ما هي في الواقع إلا موضوع يكتنفه الغموض ويحتاج إلى دراسة وتحليل، أو بمعنى آخر منطقة غامضة في تفكيرنا بصدد موضوع من موضوعات الحياة الاجتماعية، وهذه المنطقة الغامضة من التفكير تُثير عدداً من التساؤلات حول هذا الموضوع.

وعليه تحدد موضوع الدراسة الراهنة في" الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وسيلة للتكيف مع الفقر والبطالة " آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية " دراسة ميدانية في محافظة سوهاج ".

وانطلاقاً من المنظور السابق تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيسي مؤداه "هل تُعد الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وسيلة للتكيف مع آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية وخاصة مع الفقر والبطالة ؟ ".

وتتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :-

*- ما الخصائص الاجتماعية للعاملين بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مجتمع الدراسة ؟.

*- إلى أى مدى أدت إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة ؟.

*- هل أدت إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى ظهور أو استحداث أنشطة اقتصادية في القطاع غير الرسمي مع الحفاظ على بعض الأنشطة التقليدية ؟.

*- إلى أي مدى وفرت الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة احتياجات العاملين بها ولأسرهم فرص الحياة المعيشية ؟.

*– ما علاقة أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة والعاملين لديهم بجهاز الدولة ؟.

ثانياً:– الإطار النظري للدراسة

سوف يتناول الباحث خلال الإطار النظري لهذه الدراسة مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، كذلك عرض للتصورات النظرية الخاصة بالقطاع غير الرسمي، والذي سوف يعتمد عليها في تحليل وتفسير نتائج دراسته.

١– المفاهيم الأساسية للدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم أحد الطرق المنهجية الهامة فى أى بحث علمى وخاصة فى أى دراسة اجتماعية، باعتبار أن المفاهيم كما يقول" ميرتون Merton " تلعب دوراً محورياً فى علاقة النظرية السوسيولوجية بالبحث الامبيريقى، حيث أن تحديد المفاهيم يوضح بصورة جلية طبيعة البيانات التى تندرج تحت هذا المفهوم، ويساعد على التقليل من احتمال احتوائه على بيانات امبيريقية تحت مفاهيم معينة (٤).

تضمنت الدراسة الراهنة عدداً من المفاهيم التي أثير حولها كثير من الجدل والاختلاف، الأمر الذي يستوجب من الباحث توضيحها وتحديدها بدقة والوصول إلى تعريف إجرائي يتسق مع أهداف الدراسة وإجراءاتها المنهجية، وكذلك المفاهيم المكونة لعنوان الدراسة، وانطلاقاً من ذلك فسوف يعرض الباحث للمفاهيم التالية :

أ– مفهوم الأنشطة غير الرسمية :

لقد زاد الاهتمام والجدل في السنوات الأخيرة حول مفهوم القطاع غير الرسمي والإمكانيات التي ينطوي عليها، وقد عُرف بمسميات متعددة مثل " الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الثاني، اقتصاد الظل، والاقتصاد ذاتي النمو، والطريق الآخر..إلخ ذلك من التسميات المختلفة.

وقد استخدم هذا المفهوم لوصف أنشطة عديدة تبدأ من مسح الأحذية والحياكة والباعة الجائلين وإصلاح الدراجات والسيارات والأدوات الكهربائية وبيع المناديل والخبز والفواكه والخضراوات والأطعمة الجاهزة وغيرها من الأنشطة التقليدية، كذلك ظهور واستحداث أنشطة جديدة مع

سياسات التكيف الهيكلي منها بيع كروت الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلي ومندوبو المبيعات في شركات الأدوية ومهن التغليف وغيرها من المهن التي صاحبت إعادة الهيكلة الرأسمالية.

ويُعد القطاع غير الرسمي في جوهره قطاعاً يقوم فيه عاملون فقراء أو من هم فى حالة بطالة نتيجة للخصخصة بأداء خدمة أو بيع سلعة بشكل أساسي، مما يسمح لهم بالحصول على قوت يومهم واحتياجاتهم وللأخريين الحصول على ضروريات الحياة اليومية.

وتُعرف الأنشطة غير الرسمية بأنها "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتكون من وحدات الإنتاج السلعي الصغير في الريف والحضر، والتي تستخدم عمالاً مأجورين أو بدون أجر مثل الصناعات الصغيرة كالنجارة والحدادة والملابس والأحذية وتصنيع بعض أجزاء السيارات والمنتجات الجلدية والبراويز، كما تتكون أيضاً من أنشطة خدمات الإنتاج والتي يعمل أصحابها لحسابهم ويستخدمون عمالاً مأجورين وبدون أجر كأنشطة البيع والنقل والتخزين، وتتكون أيضاً من الأنشطة الاجتماعية التي تنتج خدمات اجتماعية وشخصية مثل خدم المنازل وجامعي القمامة والسائقين ومربيات الأطفال (٥).

ومن المقاربات على المستوى المحلى والتي حاولت الاقتراب من وضع تصور لما يمكن أن نطلق عليه القطاع غير الرسمي، فقد عرفته" أميرة مشهور وعالية المهدي" في دراستهما عن شياخة معروف" بأنه القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية إنتاجية وخدمية ولا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولتها لنشاطها، وبصفة رئيسية لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقاً للنظم المحاسبية المتفق عليها، وبالتالي فهي لا تقدم بيانات دقيقة على حجم نشاطها، ولا تؤدى ضرائب تذكر على الأرباح (٦).

أما "رسلان خضور" فقد عرف الأنشطة غير الرسمية بأنها "وحدات تعمل في إنتاج السلع والخدمات، وتهدف إلى توليد فرص عمل ودخل مناسب للأشخاص المعنيين، وهى تعمل على نطاق صغير ومستوى منخفض من التنظيم ولا يوجد فصل بين العمل ورأس المال كعنصري إنتاج وتقوم

علاقات العمل على العلاقات الشخصية والقرابة وليس على علاقات تعاقدية أو ضمانات رسمية، وغالباً ما يصعب التمييز بين نفقات الإنتاج والنفقات الأسرية، وفي الغالب لا تمسك دفاتر حسابية نظامية وتستخدم الأصول الرأسمالية لأغراض في الإنتاج وللأغراض المنزلية في نفس الوقت[٧] .

ويتفق " بريان روبرتس Bryan Roberts " مع التعريف السابق في دراسته المعنونة " العمالة غير الرسمية وسوق العمل" حيث عرف الأنشطة غير الرسمية بأنها " التملص من المتطلبات الحكومية مثل التسجيل والضرائب والضمان الاجتماعي الإلزامي وقواعد الصحة والأمان، فهي نشاطات غير قانونية وليس بالضرورة أن تكون سرية " [٨].

ويميز"سعيد عبدالخالق" بين شريحتين في القطاع غير الرسمي: الأولى هي الأنشطة غير الرسمية الهامشية في الخدمات ضعيفة الإنتاجية مثل الباعة الجائلين وبائعي الصحف والحواة والحمالين ٠٠إلخ، وتتم ممارسة هذه الأنشطة بصفة مؤقتة أو دائمة بما يكفل الحد الأدنى لتكلفة المعيشة لممارستها، والثانية تتضمن الأنشطة غير الرسمية الإنتاجية الصغيرة والتي يمكن بتأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة انطلاق لأعمال أكبر وأكثر إنتاجية كالمهن الحرفية مثل الميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة والحدادة والصناعات الجلدية أو النسيجية، وهذه كلها تمثل عناصر للتنمية الحركية الجيدة والتي يمكن تطويرها كى تصبح صناعات أكثر فائدة للاقتصاد القومي[٩].

من خلال العرض السابق لبعض تعريفات القطاع غير الرسمي يمكن تحديد ملامحه على النحو التالي [١٠] :-

١- أن الدافع الأساسي للالتحاق بهذا القطاع هو تحقيق الكفاف من لقمة العيش أكثر من تحقيق الربح، فهو يولد الدخول التي تسمح بالبقاء عن طريق بيع سلع ضرورية، مما أدى إلى تصنيفه كقطاع فقير للفقراء٠

٢- يتكون القطاع غير الرسمي من أنشطة غير رأسمالية حيث ترجع ملكية وسائل الإنتاج في العادة إلى المدخرات الشخصية لصاحب النشاط أو الأسرة أو الأقارب٠

٣- يتسم هذا القطاع بالمرونة حيث يزاول النشاط في أي مكان (الرصيف الشارع، التجول، وحدة معيشة معينة، منشأة ثابتة)، كذلك في مواعيد العمل(في أي وقت من اليوم أو في المواسم)٠

٤- يتحرر هذا القطاع إلى حد ما من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي ويفتقد إلى عدم توفير الحماية القانونية للعاملين به٠

٥- يتميز هذا القطاع بأنشطة تقليدية ومستحدثة ظهرت نتيجة لسياسة التكيف الهيكلي التي طبقت في الدول النامية في بداية التسعينيات٠

وللتداعي المنطقي لكل ما تقدم ينطلق البحث الراهن من تعريف"على جلبي" الذي يعرف القطاع غير الرسمي بأنه " القطاع الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي تُزاول خارج القطاع الرسمي أو الاقتصاد الرسمي بصورة دائمة أو شبة دائمة داخل حيز فيزيقي محدد أو غير محدد، بهدف توليد دخل مادي للقائم بمزاولة هذا النشاط سواء كان صاحب العمل نفسه أو بمساعدة أفراد آخرين، ويتصف هذا النشاط بعدد من الخصائص النوعية التي تُميزه عن غيره من الأنشطة، فهو نشاط عائلي التمويل في الغالب وصغير الحجم نسبياً بسيط التنظيم تتنوع أهدافه، محلى السوق للاستهلاك المحلى، يفتقر لأحد أو بعض الإجراءات القانونية، ويُعد وجوده انعكاساً لأوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو مُجمل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية ، والتي تُسهم جميعاً في تشكيل ملامحه وسماته [١١] .

ويمكن التمييز في تلك الدراسة بين نوعين من الأنشطة غير الرسمية هما الأنشطة غير الرسمية الثابتة والأنشطة الجائلة٠

فتعرف الأنشطة غير الرسمية الثابتة " بأنها الحيز الفيزيقي الثابت والذي يتمثل في مبنى مستقل مثل ورشة أو مطعم وكشك مُرخص من الحي أو محل أو جزء من مبنى أو حجرة من شقة أو أكثر من حجرة أو بير سلم ...الخ، وتزاول في ذلك الحيز أنشطة اقتصادية غير زراعية (إنتاجية، تجارية، خدمية، أنشطة مستحدثة مثل بيع كروت الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلى) بصورة دائمة أو مُؤقتة بغض النظر عن نوع المبنى، ويُزاول النشاط

صاحب العمل أو يُعاونه عمالة آخرون يعملون لحسابه".

أما الأنشطة غير الرسمية الجائلة فبعرض مُجمل التعريفات التي تناولت الباعة الجائلين في العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية،وجد الباحث أن هناك من يتناولها من حيث شكل هؤلاء الباعة في الطرقات أو الأرصفة، وهناك من يتناولها من حيث الوظيفة أو الأنشطة التي يزاولونها، فالمحور الأول يتناول شكل الباعة الجائلين على الأرصفة أو الطرقات فيعرف الباعة الجائلون"هم المتنقلون في الأسواق ويزاولون نشاطهم على أرصفة الشوارع المزدحمة أو يتجولون في الأسواق ويهيمون على وجوهم في الطرقات طوال اليوم سعياً وراء رزقهم واحتياجات أولادهم وأسرهم [١٢]، وهناك من عالج مفهوم الأنشطة غير الرسمية من حيث الأنشطة التي يزاولونها هؤلاء الباعة حيث يعرفهم عزت حجازي على أنهم" الذين يبيعون سلعاً أو بضائع أو يعرضونها للبيع أو يمارسون حرفاً أو صناعات في طريق أو مكان بدون أن يكون لهم محل ثابت" [١٣].

وتُعرف الأنشطة غير الرسمية إجرائياً: بأنها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المشروعة التي تُزاول خارج نطاق القطاع الرسمي بصورة دائمة أو شبة دائمة داخل حيز فيزيقي محدد" أي ثابت" مثل مبنى مستقل أو ورشة أو كشك مرخص من الحي أو محل، أو غير محدد" أي جائل" ويُزاول في ذلك الحيز أنشطة غير زراعية (إنتاجية، تجارية، خدمية، وأنشطة مستحدثة مثل بيع كروت الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلى) بهدف توفير الدخول المناسبة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وذلك للتكيف مع الفقر والبطالة أو آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية.

ب– مفهوم الفقر :

لم تُعد مشكلة الفقر محصورة في أطر وطنية وجغرافية محددة، بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي، فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنظير لها، فقد تبين حديثاً للاختصاصين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية ويُبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك في مشكلة الفقر التي أصبحت عائقاً أساسياً لعملية التنمية.

فقد ظهر في نهاية الثمانينيات في أجندة المركز القومي للبحوث والعلوم الأكاديمية بالولايات المتحدة الأمريكية (N R C) تعديل لطريقة الولايات المتحدة المتبعة في قياس الفقر لوضع حد للفقر، خط الفقر يخالف المتبع من بداية السبعينيات حتى ١٩٨٨ يكون ذا حساسية عالية للتغيرات في تكاليف المعيشة (١٤) .

يُعرف الفقر بأنه" الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو للأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الأساسية اللازمة لتبقيه حياً"، كما يُعرف بأنه مستوى القصور الشديد في الحصول على الخدمات الاجتماعية ، إلا أن الوجه السافر للفقر يبقى متلازماً مع الانخفاض الكبير في معدل دخل الفرد على حد يصل فيه مستوى الدخل إلى عدم كفايته Non sufficing مما يؤدى إلى حالة من سوء التغذية أو المجاعة (١٥).

ويُعرف "Michael Todara " الفقر بأنه يمثل المستوى الأدنى المطلوب لإشباع الحاجات الأساسية من الغذاء والكساء لإيواء الإنسان حتى تضمن له البقاء حياً، ويسمى هذا الحد من ضرورات الحياة بحد الكفاف Subsistence الذي يختلف من قطر إلى آخر، كما يختلف داخل القطر الواحد من إقليم إلى إقليم آخر ليعكس الاختلافات الفسيولوجية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة (١٦) .

كما قدمت كريمة كريم في تعريفاً للفقر على أنه ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب فليس الفقر نقصاً في الدخل فحسب أو حتى ندرة في العمل ولكنه عزل وتهميش لطبقة من المجتمع وحرمانها من المشاركة في صنع القرار وإبعادها عن الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية، حيث يتعارض الفقر مع حقوق الإنسان، وكذلك مع حقوقه الاقتصادية والسياسية الأساسية، فالفقر يعنى عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى كريم من المعيشة، يعنى أيضاً عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه السياسية من حرية التعبير وحرية الكلمة (١٧) .

أما عبدالباسط عبدالمعطى فيرى أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً وتاريخياً من فرص عادلة في التملك، ومن

فرص المشاركة في صناعة، واتخاذ القرارات ذات الصلة بأحداث تغيرات أساسية في مجمل السياسة العامة والقطاعية على مستوى المجتمع المحدد" أي حالة من الاستبعاد الاجتماعي للفقراء"، كذلك تأتى فرصتهم الضائعة من التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن، وما إليها من مؤشرات في موضع التابع للمتغيرات الأساسية أو المستقلة ، كما شاع في أدبيات العلوم الاجتماعية(١٨).

ويُعرف الفقر إجرائياً: بأنه الحالة التي يكون فيها أحد أفراد المجتمع السوهاجى أو قطاع منه يمارسون الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة غير قادرة على مقابلة حد الكفاف من احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والكساء والإيواء، وكذلك الحرمان من التعليم والرعاية الصحية والحرمان من إبداء الرأي والمشاركة السياسية أو حتى التأثير في صنع القرار، مما يجعلهم يعيشون حالة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

جـ– مفهوم البطالة :

يُعد مفهوم البطالة إشكالية فى حد ذاته، وذلك نظراً لما يعتريه من تداخل مع مفاهيم أخرى، ولعل أكثر التعريفات شيوعاً وعمومية للبطالة تشير إلى أنه" الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوى العمل والراغبون في العمل والقادرون عليه من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه" (١٩) .

فنجد أن التراث الاقتصادي حافلاً بمفاهيم متعددة للبطالة إذ يراها البعض بأنها شاملة لجميع الأفراد فوق سن معين، خلال فترة معينة قد تمتد من أسبوع إلى سنة أو أكثر طبقاً لشكل التعطل وقطاعه ويظلون بدون عمل رغم قدرتهم عليه، وفي قول آخر البطالة هى مفهوم يناقض مفهوم العمل، وهى أحد مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي بل والاجتماعي نظراً لعدم وجود توازن بين قوى العمل الفعلية وفرص العمل المتاحة في المجتمع(٢٠).

وما يهمنا هنا في هذا البحث هي البطالة السافرة الإجبارية التي نتجت من خلال سياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات، والتي تزايدت فيها قوة العمل ولم يرتفع

مستوى التشغيل في القطاعات الرسمية بالقدر الذي يسمح باستيعاب هذه الأعداد المتزايدة، مما أدى إلى حدوث زيادة سنوية في معدل البطالة، واضطرار الكثير من العاطلين إلى البحث عن آليات للتكيف في ظل عدم وجود إعانات للبطالة وارتفاع مستويات المعيشة وذلك لمواجهة ضيق فرص العمل، وقد تمثلت هذه الآليات في العمل بالقطاعات والأنشطة غير الرسمية كوسيلة للحصول على حد أدني من الدخل يُمكنهم من البقاء والاستمرار.

د- مفهوم إعادة الهيكلة الرأسمالية :

يقصد بإعادة الهيكلة الرأسمالية إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر الطليق في النشاط الاقتصادي محلياً وعلى الصعيد الدولي(٢١)، ومن أهم آليات إعادة الهيكلة الرأسمالية والتي أثرت على أوضاع الفقر وأحوال الفقراء منها: تقلص دور الدولة في الإنفاق الاستثماري ومن ثم ضعف قدرتها على خلق طاقات إنتاجية وفرص عمل جديدة، وفي الوقت نفسه صارت المشروعات العامة القائمة بالفعل منافساً للمشروع الخاص على الموارد والسوق، وأصبح بيعها للقطاع الخاص هدفاً وشرطاً من وجهه نظر الرأسمالية، وقد قاد هذا التكيف أو التحول إلى حركة واسعة للخصخصة بيعت فيها أهم مشروعات القطاع العام بثمن غيرُ عادل، وترتب على ذلك الاستغناء عن جانب غير صغير من العمالة وبخاصة فيما عُرف بأسم المعاش المبكر، هذا الإضافة إلى تقلص الدعم الموجه للسلع الغذائية وبعض السلع الأساسية إلى حد كبير، وتُرك تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة بواسطة المشروعات الخاصة لآلية العرض والطلب وتلاشت الرقابة على الأسعار مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بصورة فلكية، وفرض رسوم مرتفعة على خدمات المرافق العامة والكهرباء والتليفونات والنقل والغاء، وعلى الخدمات الأساسية التي كانت تقدم مجاناً في السابق وفي مقدمتها التعليم والرعاية الصحية، في الوقت الذى صاحبه تقلص الإنفاق العام الحقيقي على هذه الخدمات فتدنى مستواها وصارت مُكلفة (٢٢).

فقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة الآثار السلبية التى ترتبت على إعادة الهيكلة الرأسمالية ومتطلبات الاقتصاد الجديد في نمو البطالة

وزيادة الفقر، الأمر الذي دفع العاطلين والفقراء إلى ممارسة الأعمال الهامشية مثل الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة حتى ولو كان بشكل مؤقت لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم ولذويهم(٢٣) ٠

فقد أسهمت برامج التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية في تدعيم اتجاهين مختلفين داخل الدولة التابعة الأول: تدويل الاقتصاد من خلال ربطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بأساليب مختلفة منها تشجيع صناعات التصدير وخلق بيئة استثمارية مواتية للرأسمالية العالمية، وتكوين جماعات من رجال الأعمال المحليين والمدعمين لسياسات التكيف الهيكلي، والثاني: نمو القطاع غير الرسمي" الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة"، حيث نما ذلك القطاع في نهاية الثمانينيات في مصر بمعدلات سريعة وعالية نتيجة لانتشار البطالة الناجمة عن برامج الخصخصة التي أدت إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة من شركات القطاع العام وعجز المشروعات الجديدة عن استيعاب عمالة كبيرة نتيجة اعتمادها على تكثيف رأس المال أكثر من اعتمادها على تكثيف العمل من ناحية أخرى (٢٤) ٠

٢– التصورات النظرية للدراسة " أدبيات القطاع غير الرسمي "٠

تعددت المداخل والتصورات النظرية التي تناولت تفسير القطاع غير الرسمي، وكذلك العلاقة بين الفقر والبطالة كآثار سلبية لإعادة الهيكلة الرأسمالية والعمل بالقطاع غير الرسمي، كما قدمت تفسيرات متعددة ومتباينة لفهم واقع العاملين في هذا القطاع سواء بالتركيز على أوضاع الفقراء (المهمشين اجتماعياً) أو استراتيجيات البقاء والتكيف مع الفقر والبطالة والتى هى من آثار سياسات التكيف الهيكلى، أو من حيث تأثير الفقر على حياة الفقراء٠

وسوف نستعرض أهم الأدبيات والمداخل والتصورات التي فسرت علاقة الإنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وعلاقتها بالفقر والبطالة باعتبارهم من آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية كما يلى:–

أ– المدخل أو التصور الثقافي Cultural approach ٠

يركز هذا المدخل على فكرة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة

خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، وهذه الثقافة هي طريقة للحياة يتوارثها الخلف من السلف عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، داخل الأسرة وهى تحول دون التغيير ودون الخروج من حلقة الفقر(٢٥) .

ويمكن التمييز داخل هذا المدخل بين اتجاهين الأول : ثقافة الفقر والثاني : استراتيجيات التكيف والبقاء، وقد ارتبط هذا التصور مصطلحاً ومفهوماً وأداتاً منهجية بالانثربولوجى"اوسكار لويس" حيث ركز على مفهوم رئيسي هو ثقافة الفقر، والفكرة الرئيسة لهذا المفهوم أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، وهذه الفكرة ليست حرمان اقتصادي أو تفكك اجتماعي أو غياب المستلزمات المادية، وإنما أسلوب للحياة يسلكه الفقراء أينما وجدوا، وتُعد هذه الثقافة ثقافة فرعية داخل الإطار الكبير الذي توجد فيه، وقد تضمنت جميع سمات سوء التنظيم وجعلتها سمات الفقراء في الحضر الذين يعيشون في المناطق المتخلفة، وهى ثقافة متميزة تتجاوز الحدود الإقليمية والقومية، وتوجد في كل مكان يوجد فيه النظام الاقتصادي الرأسمالي أو سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية (٢٦) .

فإذا كان أصحاب هذا التصور ينظرون على أن للفقراء سمات مشتركة، وهى حتمية ولا جدوى من تغيرها، فإن "مارلين قنواتى Marlene kanawait " أوضحت أن الفقراء ليسوا كسالى، وأنهم يكدون في الحياة قدر ما يستطيعون وذلك بتكيفهم مع الواقع الاجتماعي لهم ويعملون في الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، أي لا توجد لدى الفقراء ثقافة خاصة تحول بينهم وبين تحسن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية (٢٧).

ويتفق الباحث مع وجهة نظر "مارلين قنواتى" السابقة والتي ترى أن الفقراء ليسوا مسئولين عن فقرهم، وإنما الظروف المحيطة بهم في البناء الاجتماعي هي المسئولة عن ذلك، وتتمثل هذه الظروف في إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح الاقتصادي وما تبعها من تسريح العمالة من القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة الذي اتبعته الحكومة المصرية فزادت معدلات البطالة وبالتالي زادت معدلات الفقر، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن آلية للتكيف مع الآثار السلبية لهذه الظروف فاتجهوا للعمل

بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، وذلك تلبية لاحتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية.

فأصحاب هذا الاتجاه يركزون على السمات الذاتية للفقراء متجاهلين أثر التغيرات الهيكلية التي تحدث في البني الاجتماعية نتيجة إعادة الهيكلة الرأسمالية والسياسات الليبرالية وما يتبعها من آثار وتغيرات مسئولة عن فقر الفقراء.

فيرى كل من " David and Michael" في دراستهما المعنونة " ثقافة الفقر تحليل ايديولوجى" أن مفهوم اوسكار لويس عن ثقافة الفقر الفرعية، قد أسئ تفسيره كتوجيه نظري يؤكد أن الفقراء هم المسئولون عن فقرهم، ولكنهما يرون أن أعمال" اوسكار لويس Lowis. O " تؤكد بأن الفقراء أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الواقع الاجتماعي، كما أن القول بأن الفقراء أكثر تمركزاً حول ذواتهم ليس مطلقاً (٢٨) .

وهذا ما أكده "إسماعيل قيرة" أن الفئات الفقيرة المهشمة لا تشكل قوة حضرية سلبية، فهم على دراية بما يجرى حولهم، ويسهمون في الحياة الحضرية من خلال الاشتراك في الانتخابات والاتصال بالهيئات الرسمية المحلية " (٢٩)، وهذا يتعارض مع أصحاب الاتجاه الثقافي الذي يرى أن الفقراء سلبيون وغير مبالين بالأمور الاجتماعية والسياسية .

ونتيجة للنقد الذي قدمه بعض العلماء والباحثين إلى مدخل ثقافة الفقر، ظهر الاتجاه الثقافي الثاني: استراتيجية البقاء Survival strategies approach، والذي يركز على السمات والقيم والأنماط السلوكية التي تساعد الفقراء والأفراد الذين هم في حالة بطالة على البقاء والتكيف في ظل الظروف البيئية والاقتصادية التي يعيشون فيها.

فقد حاولت معظم الدراسات التي تبنت هذا الاتجاه الإجابة عن سؤالين هما "من هم الفقراء ؟"،"وكيف يستطيعون أن يصمدوا في مواجهة ظروف الفقر؟ " أو كما سماها روبرت شامير"مصيدة الفقر"Poverty Trap"، " أو مصيدة الحرمان Deprivation Trap ".

فقد أجريت بعض البحوث والدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الفقر والبيئة، وتوصلوا إلى أن الفقير هو ضحية البيئة والظروف

المجتمعية التي يعيش فيها، وفي محاولتهم تفسير هذه العلاقة انطلقوا من الإطار الثقافي الذي يسهم في قدرة الفقراء على التعامل مع بيئتهم، وبعبارة أخرى يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفقراء في محاولتهم سد احتياجاتهم والقدرة على البقاء والاستمرار ليس أمامهم سوى اللجوء إلى ثقافتهم الفرعية النوعية التي يتميزون بها مسلحين ببعض القيم وبعناصر ثقافية، ويملكون القدرة على تطويعها لصالحهم في سبيل التكيف مع أوضاع الفقر، حيث يتبنون آليات متعددة منها العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة للمحافظة على البقاء والاستمرار والتكيف مع الواقع الاجتماعي(٣٠)، لذا خرجت هذه الدراسات بمصطلح " التكيف مع الفقر"، أو استراتيجية التحايل على المعايش" (٣١).

وفي دراسة سابقة إلى" Robinson et Al ١٩٩٧" والمعنونة " الاتجاه النمطي لدراسة الفقر مؤيدة لهذه الرؤى فبتحليل معدل الطموح Index Aspiration لدى الجماعات الفقيرة تبين أنهم يبحثون دائما عن آليات متعددة تكون أكثر فعالية لتحسين أوضاعهم، وأن بإمكانهم تحقيق الإشباع والاستقرار المعيشي وسد احتياجاتهم الأساسية والإنجاز كلما ازداد معدل تقديم المساعدة لهم(٣٢) .

وترى علياء شكري أن الفقراء حتى يستطيعوا التعايش والتكيف مع الواقع الاجتماعي والحصول على متطلباتهم المعيشية الضرورية، فإنهم يلجأون إلى عدة أساليب وآليات أو ميكانيزمات لتحقيق ذلك، فعلى المستوى النفسي يرى" جلاتسر Glazr " أن إدراك الفرد الجيد لواقع أو ظروف سيئة يُعد في حد ذاته تكيفاً Adaptation مع حالته السيئة ، بينما يصف الوضع المعاكس بحالة التنافر Dissonance، أما إذا توافق الإدراك الذاتي الجيد مع الواقع الجيد فهو يسميها حالة الرفاهة wellbeing، بينما يسمى حالة الإدراك الذاتي السيئ للواقع السيئ بحالة الحرمان deprivation .

أما من حيث التكيف والتوافق من الناحية المادية فقد تناولته العديد من الدراسات، حيث كشفت نتائجها أن الذين يعانون من نقص الدخل يلجأون إلى بعض الأساليب التي تكون شريفة ولكنها غير رسمية مثل اللجوء إلى العمل الإضافي والأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة (٣٣).

فقد أشار"Norris " عام ١٩٨٨ إلى أن حرص هؤلاء الفقراء على بقاء وحدة المعيشة، يدفعهم إلى ممارسة آلية العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة للحصول على دخل لوحدة المعيشة، وهذا يتطلب عمل جميع أفراد الأسرة ، وذلك يعكس ما تتسم به هذه الشريحة من سمات " الواقعية، والطموح، والقدرة على الإنجاز" [٣٤]، حيث يبتكر الفقراء والذين في حالة بطالة استراتيجيات أو آليات للتصدي مثل آلية العمل في الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة للمحافظة على البقاء والاستمرار، ويمكن القول أن هذه الآليات التي يتبعها الفقراء والعاطلون هي تعبير عن الرغبة في التكيف مع آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية، فهى واقع عملي عن امتلاكهم وسائل التعبير عن أوضاعهم القائمة وليست مظهراً من مظاهر إتكالية أو قدرية.

ب– مدخل القطاع غير الرسمي Informal Sector Approach :

يرجع الفضل في نشأة هذا الاتجاه " Keith Hart " عام ١٩٧١ والذى يستند على فكرة معقولية العمل، وأن الجماعة في القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة Targeting Group نظراً لما يحققه هذا المفهوم من تحولات مهمة في الحياة كتطوير الإنتاج وفتح فرص جديدة وتحقيق توزيع عادل للثروة [٣٥] .

يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أهمية الدور الاستيعابي الإنتاجي الخفي الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية، فقد ذهب " Hart " إلى أن الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة هى تعبر عن نسق اجتماعي له وسطه الاجتماعي والاقتصادي ويتمتع بديناميكيته التنموية التي تجعله في مقدمة الأنساق الاجتماعية التي تسهم في تحقيق وظيفة المجتمع العامة، فعن طريق التكامل بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية يتجنب المجتمع أي خلل وظيفي ويضمن بقاءه واستمراره، فضلاً عن أن هذا القطاع يحقق دخلاً متزايداً لفقراء المدن[٣٦].

وبعد استخدام "هارت Hart " لمفهوم القطاع غير الرسمي فقد شاع هذا المفهوم بواسطة منظمة العمل الدولية أيضاً، والتي عزت للأنشطة غير الرسمية سبع خصائص هي كما يلى: [٣٧] .

*– أن الدولة لا تمتلك الضبط على هذه الأنشطة بمفاهيم التراخيص

والتنظيم.

*- أن هذه الأنشطة ربما تكون مستقلة أو متكاملة مع أنشطة القطاع الرسمي.

*- أن الأعمال غير الرسمية تكون صغيرة النطاق في علاقتها بالقطاع الرسمي" مثل صغر الاستثمار وتوظيف رأس المال، عدد أصغر من العمالة لكل عمل، الإنتاج والبيع محدود، الأعمال تتميز بالبساطة والتكنولوجية النسبية، تقسيم تقنى ضئيل للعمل، تكثيف استخدام العمل".

*- صاحب وسائل الإنتاج يعمل مباشرة في عمليات الإنتاج وعندما يحتاج إلى عمالة ، فأنه يعول على أفراد الأسرة والأصدقاء.

*- عدم منافسة القوة الشرائية للقطاع الرسمي في شراء المدخلات.

*- بسبب انخفاض هامش الربح ومحدودية حجم الأعمال نادراً ما يكون هناك فائض في رأس المال لإعادة توظيفه، الحالة الاقتصادية للعمال وحالة أصحاب النشاط تكون غير ثابتة.

*- المشاركون في هذه الأنشطة من الفقراء والعاطلين المضارين من سياسات التكيف الهيكلي.

كما تضمن تقرير لمنظمة العمل الدولية خاص بالقطاع غير الرسمي أوضح فيه أسباب نشوء القطاع غير الرسمي كما يلى [٣٨] .

أ- أن العمال ذوى الأجر المنخفض في القطاع الرسمي والذين تم إقصاؤهم إلى ما تحت خط الفقر، وهذا أجبرهم وأعضاء أسرهم إلى أن يحاولوا البحث عن دخل إضافي من خلال أنشطة القطاع غير الرسمي.

ب- أن كثيراً من العمال يفقدون عملهم في القطاع الرسمي نتيجة لخفض الإنفاق الحكومي على القطاع الرسمي أو نتيجة لركود القطاع الخاص.

جـ- الأعداد المتزايدة والمنافسة من الفقراء والعاطلين المضارين من الخصخصة بسبب سياسات التكيف الهيكلي من العوامل الرئيسة بالفعل إلى العمل بالقطاع غير الرسمي.

أيضاً حلل " Olanrewajuc " في دراسته المعنونة " القطاع غير الرسمي في علاقته بالحرمان الاقتصادي والاجتماعي في نيجيريا "، حيث أوضح أن أرباب الأسر في هذا القطاع يحصلون على مستوى معقول من

الدخل، وأنهم لجأوا إلى هذا القطاع لعدم حصولهم على فرصة عمل في القطاع الرسمي وإلى وجود فجوة اقتصادية كبيرة في سوق العمل(٣٩) .

كما تُعد " McGee " من أبرز مؤيدي اتجاه القطاع غير الرسمي وذلك بتحليلها للعلاقة بين القطاع غير الرسمي وظاهرة التضخم الحضري في الدول النامية، حيث توصلت إلى أن هذا القطاع يساهم في توفير السلع والخدمات الأساسية لمختلف الجماعات ذات الدخل المنخفض ، كما أوضحت أن البناء المزدوج لمدن العالم الثالث والقطاع غير الرسمي من العلامات البارزة لظاهرة العولمة (السياسات الليبرالية الجديدة أو إعادة الهيكلة الرأسمالية) كما أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن ظاهرة العولمة تسهم في إحداث تغيير جذري في الاقتصاد العالمي وبالتالي في اقتصاديات الدول النامية، لكن تأثيرها على إتاحة فرص عمل محدود أو أقل من المتوقع، كذلك أسهمت في انتشار ظاهرة البطالة بنوعيها المقنعة والسافرة، ومن ثم يأتي دور القطاع غير الرسمي في التغيير البنائي " كنقل العمل من القطاع الزراعي إلى القطاع غير الزراعي"، كذلك أوضحت الدراسة أن نشاطات القطاع غير الرسمي على المستوى الصغير تَعطى فرصاً أرحب للتقدم والازدهار في ظل زيادة اللامركزية المالية والإدارية ونمو سياسة الخصخصة(٤٠) .

وتتفق الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة "Christian " عن الفقر الحضري والاقتصاد غير الرسمي في جنوب أفريقيا مؤيدة لرؤى كل من " Carla Michael and Megcc Hart " وغيرهما من أصحاب مدخل القطاع غير الرسمي والذين أعطوا أهمية كبيرة للقطاع غير الرسمي في امتصاص القوى العاملة، حيث وصف الفقر الحضري والاقتصاد غير الرسمي في بعض مناطق جنوب أفريقيا، وتوصل إلى وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة الفقر(٤١) .

مما سبق يتضح أن القطاع غير الرسمي طبقاً لرؤى أصحاب مدخل القطاع غير الرسمي يسهم بفعالية في التخفيف من حدة الفقر وحل مشكلة البطالة ويشارك القطاع الرسمي فى عملية التنمية.

جـ-التصور الماركسي " الاتجاه المادي" وظاهرة القطاع غير الرسمي :

يؤكد الماركسيون على أن الفقر والتهميش داخل المجتمع يرجعا إلى حتمية المسار الطبيعي للنمو الاقتصادي غير المتكافئ، حيث اعتبر ماركس أن الدولة مسئولة عن فقر الفقراء وتهميشهم وأنهم أداة في يد الطبقة المسيطرة، والتي هي منحازة دائماً إلى تفضيلاتها الاقتصادية وتتجاهل تفضيلات الفقراء والمهمشين الضعفاء(٤٢).

فإن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية كما يرى " محمود عودة " يتجه إلى أن يكون أسلوباً شاملاً ومحطماً كافة الأساليب الإنتاجية الأخرى، وذلك من خلال توسيع وتعميق السوق الداخلية وينطبق على التكوينات الرأسمالية المركزية، ولا ينطبق على التكوينات الرأسمالية غير الرسمية المحيطة ، حيث إن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الأولى يخضع الأساليب الأخرى ويغيرها ويمنعها من أداء وظائفها المميزة، حتى يجعلها تابعة له دون أن يحطمها بالطبع تحطيماً فورياً كاملاً(٤٣) .

فالأدبيات المادية نفسها افترضت الخصائص الانتقالية للقطاع غير الرسمي ، وقامت بتعريفه " على أنه خيار بديل للمعدمين نتيجة لحرمانهم من الدخول إلى قطاع العمالة الحديثة ، فالمنظرون الماركسيون نظروا إلى العمالة غير الرسمية على أنها جزء من الجيش الاحتياطي أو في بعض الأحيان نظروا إليها على أنها جزء من البروليتاريا الرثة " Lumpen proletariat"(٤٤).

فوجود هذه الفئات بأعداد كبيرة في المدن والمراكز الحضرية، إنما يعكس أزمة النمو الرأسمالي في المجتمع المصري، وأن عناصر البروليتاريا الرثة هي على استعداد كامل لبيع قوة عملها مقابل أجر منتظم، ولكنها لا تجد من يشتريها وفقاً لقوانين الإنتاج والتوظيف الرأسمالي الحديث، وأنها فئات تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي، وتلك هي السمة الشكلية أو القانونية التي تميزها، فمجتمع التوظف الرسمي عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج المنظم، ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية المنظمة، ولذلك فهي أقل ارتباطاً من البروليتاريا الصناعية بنسق القيم القانونية والإطار القانوني الرأسمالي الذي ينظم علاقات

الاستغلال[٤٥] .

فيرى "حامد الهادي" أن ارتباط مصر بالرأسمالية العالمية من خلال علاقات التبعية ، أدى إلى تحولات اجتماعية واقتصادية، كان لها أثر كبير في تشويه الاقتصاد، وخاصة الاقتصاد الريفي وإفقار الفلاحين وطردهم من أراضيهم وبالتالي زاد فقرهم و تهميشهم فتطلعوا إلى تبنى أساليب لمواجهة الفقر والتكيف معه، وكان من بينها تحول الفلاحين إلى حرفيين وهجرهم الأراضي الزراعية[٤٦]

ويتفق الباحث مع رأى "حامد الهادي" في أن سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية أو السياسات الليبرالية الجديدة أدت إلى زيادة معدلات البطالة وبالتالي الفقر، مما أدى إلى أن يتجه الفقراء والذين هم في حالة بطالة إلى تبنى أساليب لمواجهة الفقر والتكيف وذلك بالعمل في الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة.

د– الأدب الليبرالي الجديد والقطاع غير الرسمي :

قدم أصحاب الفكر الليبرالي الحديث تعريفاً للقطاع غير الرسمي يتميز بالبساطة حيث إنهم وينظرون برومانتيكية وتفاؤل شديد إلى أصحاب الأنشطة غير الرسمية،" فالقطاع غير الرسمي هو كل الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والتي لا يتم ضبطها أو تنظيمها بواسطة الدولة "، ويرون أن هذه الأنشطة متكاملة ومتميزة عن القطاع الرسمي، ومن جهة أخرى لا يرون مصدر ظهور القطاع غير الرسمي في استبعاد العمالة من القطاع الرسمي، إلا أن التنظيم والسياسات الهيكلية غير الصحيحة بواسطة الدولة وما أفرزته من فقر وبطالة هى السبب في ظهور الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، وأن بنية الاقتصاد ليست سبب ظهور القطاع غير الرسمي، وإنما قصور ناتج عن التنظيم من قبل الدولة والتي غالباً ما يؤتى بنتائج عكسية، كما يؤكدون على أن الهجرة الريفية الحضرية تعمل كدافع لنشأة القطاع غير الرسمي[٤٧].

ويتفق الباحث مع وجهة نظر أصحاب الفكر الليبرالي الحديث في أن زيادة الأنشطة غير الرسمية وانتشارها بصورة كبيرة يعود فى المقام الأول

إلى سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية، وما نتج عنها من فقر وإعادة إنتاج الفقر والبطالة ومشكلات اجتماعية واقتصادية أخرى.

وتؤكد "هيرناندو دى سوتو Hernando De Soto " أحد علماء الاتجاه الليبرالى على أن القطاع غير الرسمي وأنشطته الثابتة والجائلة إستراتيجية للبقاء وصمام أمان للتوترات الاجتماعية، وأن صعود هذه الأنشطة يرجع عندها إلى إفراط تنظيمات الدولة وعدم ديناميكية قوى العمل بالسوق ، كما أنها تنظر إلى أصحاب الأنشطة غير الرسمية على أنهم أبطال اقتصاديين منهم الذين يقومون بالإدارة ليبقوا وينجحوا على الرغم من استمرار تحكم الدولة ، وأن هؤلاء لهم دور مهم في تطوير الاقتصاد الرأسمالي عن طريق المساعدة في تقليل الاستيراد وإنتاج السلع وتقديم الخدمات(٤٨)، حيث أنها رسمت صورة الباعة الجائلين فى شوارع " ليما Lime" فى بيرو على أنهم أناس شجعان يكافحون ضد البيروقراطية والظروف القاسية في الشوارع المفتوحة والميادين العامة، وذلك بهدف كسب الرزق ليكونوا قادرين على توفير الاحتياجات الأساسية من طعام وكساء وإسكان لمن يعولونهم(٤٩)، كما أكدت دراسة "جون كيرتس وآخرون John curits and others على أن القطاع غير الرسمي أداة للتكيف ووسيلة لبقاء الفقراء المُبعدين عن القطاع الرسمي(٥٠).

كما قدمت "De Soto " صاحب النشاط غير الرسمي فى صورة رجل الأعمال الصغير والجرئ شديد الحاجة لصنع آليات للتكيف مع آثار إعادة التكيف الهيكلي وإيجاد سبب للدخل والبقاء والاستمرار، وذلك في مواجهة كبت التنظيمات الحكومية وضغطها وسوء إدارة الدولة وبيروقراطيتها، ولمواجهة آثار إعادة التكيف الهيكلي والسياسات الليبرالية الجديدة.

أي أن الاتجاه الليبرالي الحديث وأنصاره يشيرون إلى البعد الايجابي للأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وذلك في توليد الدخول وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة وهى القادرة على التخفيف والتكيف مع حدة الفقر وحل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل وامتصاص التوترات الاجتماعية الناتجة عن أثار إعادة الهيكلة الرأسمالية .

ثالثاً– الإجراءات المنهجية وأسلوب التناول :

تستند الدراسة بوصفها تشخيصاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مدينة سوهاج إلى المنهج التحليلى الوصفي " Analytic Descriptive Method"، وذلك في محاولة لرصد الواقع الاجتماعي لهذه الفئة.

كما يستعين الباحث بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة وذلك لوصف وتحليل الواقع الاجتماعي لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مدينة سوهاج وتصويره بطريقة كمية عن طريق جمع معلومات مقننة عن الواقع الاجتماعي للعينة وتصنيفها.

وكثيراً ما يحاول الباحث الاستفادة من الأدوات المتاحة وعدم الاقتصار على أداة واحدة بهدف تغطية جوانب القصور التي قد تشوب أداته الرئيسية، وقد اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على استمارة المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، وذلك بوصفها تتناسب مع الأسلوب المنهجي في الدراسة وهو المسح الاجتماعي بالعينة ، والذي يُعد من أنسب الأساليب التي تنصب على البيانات التي يمكن أن تخضع للدراسة الكمية والكيفية.

وقد تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تمت صياغتها بحيث تخدم تساؤلات الدراسة حيث تتكون من (٢٠سؤالاً)، والتى تم صياغتها بأسلوب مبسط، وتم إجراء الصياغة المبدئية والاختبار الأولى والذى كشف عن أنه فى حاجة إلى تعديل بعض العبارات والألفاظ وإعادة ترتيب بعض المتغيرات، فقد تم الاختبار الأولى على خمس وعشرون مفردة من بين أفراد العينة ،وأعيد تطبيقه مرة أخرى وكانت الغالبية العظمى من الاستجابات مطابقة لاستجابات التطبيق الأول، وهذا أدى إلى اطمئنان الباحث لسلامة أداة البحث وقياسها للجوانب التي صممت من أجلها.

كماً تم صياغة أسئلة الاستبيان وفق معايير معينة ،حيث تم توجيه الأسئلة إلى صاحب النشاط غير الرسمي أو من ينوب عنه أو أقدم العاملين فى النشاط ، كذلك صيغت الأسئلة باللغة العامية، ليس بوصفها أسلوباً شائعاً فحسب ولكن بوصفها أقرب لفهم المبحوثين خاصة وأن من بينهم الأميين وكبار السن، أيضاً تنوعت الأسئلة بين القضايا العامة والخاصة وشمولها

على الكليات والجزئيات وتدرجها من البسيط إلى الأكثر تعقيداً من أجل تحقيق قدر من مصداقية البيانات، كذلك شملت الأسئلة على أسئلة مغلقة النهايات وأخرى مفتوحة من أجل تحليلها كيفياً إلى جانب التحليل الكمي، عرضت الاستمارة على عدد من المحكمين والزملاء وتم تعديل الاستمارة وفقاً لأرائهم ومقترحاتهم.

عينة الدراسة وكيفية اختيارها :

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين لديهم في محافظة سوهاج ومراكزها وقراها، وقد تم تطبيق استمارة المقابلة على (٣٨٥) مفردة من أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، وبعد المراجعة المكتبية تم استبعاد(٤٧ مفردة)، فأصبح حجم العينة الكلي (٣٣٨) مفردة، ومع ذلك يمكن القول أن هذا الحجم كاف لبيان المؤشرات التي تُسهم في تغطية موضوع الدراسة التي لا ينبغي التعميم بقدر التعرف على الواقع الاجتماعي لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في محافظات الصعيد عامة ومحافظة سوهاج بخاصة وإماطة اللثام عن الآثار المترتبة على إعادة الهيكلة الرأسمالية، وهذا الأمر الذي يؤكد على أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة .

رابعاً:- مناقشة نتائج الدراسة .

١- الخصائص الاجتماعية لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة

كشفت الدراسة الميدانية الراهنة عن بعض المؤشرات التي ينبغي استعراضها واستخلاص ما يمكن أن تنطوي عليه من دلالات اجتماعية لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، وقد تضمنت المعطيات الأولية ملامح معينة عن خصائص العينة الاجتماعية هى :

أ- النوع

باستقراء جدول رقم (١) يتضح أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة الجائلة أو العاملين لديهم من الذكور فقد بلغت نسبتهم

٨٤،٣%، أما نسبة الإناث فتنخفض كلياً فقد بلغت ١٥،٧% من إجمالي العينة.

وهذا ما تؤكده المؤشرات الإحصائية من واقع تعداد عام ٢٠٠٦ وما تلاها من زيادة نسبة الذكور في العمل غير الرسمي، كما تؤكد أدبيات التراث الخاص بالعمالة النسائية فى هذا القطاع أن الإناث يتمركزون في الأنشطة الهامشية البسيطة أو يعملون على الأرصفة أو لدى أصحاب الأنشطة غير الرسمية أو يعملون داخل الوحدات المعيشية .

ب– فئات السن

من سمات الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة (أو القطاع غير الرسمي) سهولة الالتحاق بها فلا تضع شروطاً لسن العاملين بها، وقد تأكدت هذه المقولة أيضاً من المعطيات الإحصائية في جدول (٢)، إذ أن أغلب أفراد العينة التي تعمل بها تتوزع بين الفئات العمرية المتباينة بين ١٠ – ٦٠ فأكثر، أي في سن القدرة على العمل، فتمثل الفئة العمرية ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة نسبة ٤٧%، ثم تليها الفئة العمرية ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة حيث بلغت ٢٢،٥% ، ثم تليها الفئة العمرية ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة حيث بلغت حوالي ١٤،٨%، تليها الفئة العمرية ١٠ إلى أقل من ٢٠ حيث بلغت نسبة ١٠،٦%، وهم يمثلون عمالة الأطفال الذين يعملون لدى أصحاب الأنشطة غير الرسمية ، ثم تليها نسبة الفئة العمرية ٥٠ إلى أقل من ٦٠ حيث بلغت ٣،٦%، وأخيراً نسبة الفئة العمرية ٦٠ فأكثر حيث بلغت ١،٥%، وهذا يدل دلالة واضحة على أن أغلب الفئات العمرية العاملة في الأنشطة غير الرسمية هم من الشباب العاطلين القادرين على العمل، وأن كان هناك عدداً من الصبية يعملون في أنشطة خارج المنشآت كباعة جائلة على الأرصفة، فهم يعملون رغم أن القانون يحظر عمالة الأطفال قبل بلوغهم سن أثنى عشر عاماً وقبل إتمامهم مرحلة التعليم الأساسي، فكثير من الأسر تدفع أطفالها إلى العمل للمساهمة في الوفاء باحتياجاتها.

جـ–الحالة التعليمية

من استقراء جدول (٣) نجد عكس ما هو وارد في أدبيات التراث العالمي والدراسات السابقة المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، والتي ترى أن

أغلب العمالة في الأنشطة غير الرسمية أميون، فتشير المعطيات الإحصائية أن ما يقرب من نصف العينة من الحاصلين على مؤهلات جامعية أو أعلى وذلك بنسبة ٤٩%، ثم تليها نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وقد بلغت ١٧،٨%، ثم الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسطة فقد بلغت نسبتهم حوالي ٩،٥%، وهذا يُعد دلالة واضحة على أثر سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية التي اتبعتها الحكومة المصرية والتي تمخض عنها زيادة معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد، فهي مشكلة يُعانى منها المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة في ظل إتباع سياسات التكيف الهيكلي في بداية التسعينيات، حيث لا يجد هؤلاء العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد فرص للعمل إلا في الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة، ثم تليها نسبة الأميون وقد بلغت حوالي ٧،٤%، ونسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية وقد بلغت ٦% ثم نسبة الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الإبتدائية ٥،٣%، وأخيراً الملمون بالقراءة والكتابة وذلك بنسبة ٥% من جملة أفراد العينة.

ويتضح مما سبق أن هذه النتيجة تختلف عن نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة عادل عازر وثروت اسحق بعنوان" المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة" [٥١]، ودراسة أميرة مشهور وعالية المهدي بعنوان" القطاع غير الرسمي في شياخة معروف"[٥٢]، والتي توصلتا إلى أن هناك ارتباطاً بين ضعف الحالة التعليمية والعمل بالأنشطة غير الرسمية حيث إن دخول هذا المجال لا يستلزم بالضرورة توافر حد أدنى من التعليم، فالنشاط غير الرسمي فى ظل تفشى ظاهرة البطالة وعدم توافر الوظائف الحكومية لحاملى الشهادات الجامعية وخريجى المعاهد العليا وفوق المتوسطة هو مركز جذب لتلك الفئات، أما الدراسة الراهنة فقد أظهرت نتائجها أن هناك نوعاً من التحسن النسبي في المستوى التعليمي بالنسبة لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مجتمع الدراسة، وأن العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة لا يقتصر على الأميين كما ترى أغلب الدراسات السابقة وأدبيات التراث النظري الخاص بالقطاع غير الرسمي، بل يضم أيضاً عاملين من حملة الشهادات التعليمية المتباينة وذلك

نتيجة لتبنى المجتمع المصري لسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وما تبعها من سياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليها من فقر وبطالة سافرة.

د-الحالة الزواجية .

كشفت المعطيات الإحصائية بالجدول (٤) عن أن نسبة أفراد العينة الذين لم يسبق لهم الزواج هم أعلى النسب حيث بلغت ٥٠،٦%، وتلي هذه النسبة نسبة المتزوجين والتي تقدر ٤٧،٦%، بينما بلغت نسبة الأرامل ١،٥%، حيث تتجه الأرامل اللأتى فقدن عائلهن إلى العمل بالأنشطة غير الرسمية البسيطة، ثم تليها أخيراً نسبة المطلقين وقد بلغت ٠،٣% من جملة أفراد العينة.

ه-جهة الميلاد.

من خلال بيانات الجدول (٥) يتضح أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين لديهم يتشكلون من ذوى الأصول الحضرية في مدينة سوهاج وذلك بنسبة ٤٠%، ثم تليها نسبة أصحاب الأنشطة غير الرسمية من إحدى المدن الأخرى في محافظة سوهاج وقد بلغت ٢٥%، ثم تليها نسبة أصحاب الأنشطة من إحدى قرى مراكز سوهاج وقد بلغت ١٧،٢%، وتليها نسبة أصحاب الأنشطة من إحدى قرى مركز سوهاج وبلغت ١٤%، وأخيراً نسبة أصحاب الأنشطة من خارج محافظة سوهاج وقد بلغت ٣،٥%، وهو ما يعنى أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية يتوزعون بين ذوى الأصول الحضرية والريفية، والذين يأتون إلى مدينة سوهاج يومياً ثم يعودون مرة أخرى إلى قراهم في نهاية يوم العمل وخاصة في أيام الأسواق في المدينة مثل سوق الاثنين.

وبذلك فإن البيانات الخاصة بمحل الميلاد لا تختلف عن معطيات محل الإقامة الحالية في جدول(٦)، حيث أن بعض أصحاب الأنشطة غير الرسمية ملتزمين بأماكن ميلادهم، وذلك لأن الريفيين لا يحبذون الهجرة والإقامة الكاملة في المناطق الحضرية " مدينة سوهاج"، وذلك لقرب المسافات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السكن في مدينة سوهاج نظراً لضيق الحيز العمراني من جهة والارتباط بمحل الميلاد الريفي من جهة

أخرى.

و- محل الإقامة الحالي

ومن خلال بيانات جدول (٦) نجد أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين لديهم يقيمون في مدينة سوهاج، وذلك بالقرب من النشاط الذى يعملون به وذلك بنسبة ٤٧%، وربما يكون من بين هؤلاء من يجمع بين السكن والعمل في آن واحد، ثم تليها نسبة المقيمين في إحدى المدن الأخرى بمحافظة سوهاج وقد بلغت ٢٥%، ثم المقيمين بقرى مراكز سوهاج وقد بلغت ١٤%، ثم المقيمين بقرى مركز سوهاج ١٢%، ثم المقيمين خارج محافظة سوهاج وبلغت ٢% من جملة أفراد العينة.

ز- نوع النشاط

يتضح من خلال بيانات جدول (٧) أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية يتوزعون بين النشاط الثابت والجائل، فقد بلغت نسبة أصحاب النشاط الثابت ٧٠،١% وهو النشاط الذي يزاول داخل منشأة ثابتة، أما النشاط الجائل فقد بلغت نسبة الذين يزاولونه في مجتمع الدراسة ٢٩،٩%، وهو النشاط الذي لا يلتزم بمكان ثابت سواء على رصيف الشارع أم في ميدان عام مثل ميدان العارف بالله وميدان الثقافة أو في سوق مثل سوق الاثنين.

٢- إعادة الهيكلة الرأسمالية وتنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة

وعن تساؤل الباحث " إلى أى مدى أدت إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع الدراسة(محافظة سوهاج) بصفة خاصة " كانت نتائج الدراسة كالتالي:

من خلال بيانات جدول (٨) يتضح أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية الذين كانوا لا يعملون قبل ممارستهم هذا النشاط قد بلغت نسبتهم ٥٧،٧%، أما الذين كانوا يعملون سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص قد بلغت نسبتهم ٤٢،٣%، وهذا يدل دلالة واضحة على وجود أفراد العينة في حالة بطالة ففي الوقت الذي تزايدت قوة العمل من خريجي الجامعات

والمعاهد المتوسطة والعليا لم يرتفع مستوى التشغيل في القطاع الرسمي، أما الذين كانوا يعملون فقد خرجوا من القطاع العام عن طريق الخصخصة أو فيما يُعرف بالمعاش المبكر، أي أن سياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية أدت إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة على حد سواء٠

أ- مكان العمل السابق قبل هذا النشاط

من بيانات جدول (٩) يتضح أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين لديهم كانوا يعملون في الحكومة في مشروعات القطاع العام وقد تم تسريحهم أو خرجوا بنظام المعاش المبكر فقد بلغت نسبتهم ٤٣،٤%، ثم تليها نسبة الذين كانوا يعملون في شركات القطاع الخاص فقد بلغت ٣٩،٩%، ثم تليها نسبة الذين كانوا يعملون في أنشطة تقليدية لا تتمشى مع سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية فقد بلغت ١٦،٧% من جملة العينة ٠

ب- أسباب ترك العمل

يتضح من بيانات الجدول (١٠) أن نسبة مرتفعة من الذين تركوا العمل واتجهوا إلى العمل بالأنشطة غير الرسمية كان بسبب تدنى دخولهم أو مرتباتهم من عملهم في الحكومة بحيث لا يكفي لتلبية احتياجاتهم وذلك بنسبة ٣٠%، أما نسبة الذين تركوا العمل بسبب أنهم كانوا يعملون في أنشطة هامشية تقليدية لا تكفي أيضاً لتلبية احتياجاتهم ويعانون من الفقر فقد بلغت ٢٨،٧%، ثم تليها نسبة الذين تركوا عملهم وخرجوا من مشروعات القطاع العام فيما عرف بنظام المعاش المبكر فقد بلغت ١٩،٦%، ثم تليها نسبة الذين تم فصلهم من مشروعات القطاع العام لان الشركة تخصخصت ولم يجدوا فرصة عمل في هذا القطاع فاضطروا للعمل في الأنشطة غير الرسمية قد بلغت ١١،٢%، وأخيراً نسبة العاملين الذين سرحهم أصحاب الشركات الجدد قد بلغت ١٠،٥%٠

أي أن الأنشطة غير الرسمية هي البديل المطروح أمام هذه الشرائح من المجتمع للتكيف مع الفقر وحالة البطالة اللذين يُعدان من الآثار المباشرة لإعادة الهيكلة الرأسمالية، حيث وجدت هذه الشرائح نفسها مدفوعة للعمل

فى الأنشطة غير الرسمية كدرع واقى لها من العوز والفقر.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة"محيا زيتون"عن "الاستخدام في القطاع غير النظامي" من أن الاستخدام أو العمل في القطاع غير النظامي ينمو بمعدلات مرتفعة خلال مرحلة الانكماش الاقتصادي، في حين يتراجع الاستخدام أو العمل في القطاع النظامي، والعكس في فترات الانتعاش يتجه الاستخدام أو العمل في القطاع النظامي للزيادة، من ثم يتراجع نصيب القطاع غير النظامي أو يزيد بمعدلات منخفضة (٥٣).

جـ- أسباب عدم العمل قبل هذا النشاط

وعن أسباب عدم العمل قبل الاشتغال في الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مجتمع الدراسة، اتضح من بيانات جدول (١١) أن السبب يُعزى إلى عدم وجود وظائف حكومية في المرتبة الأولى كسبب من أسباب عدم العمل وذلك بنسبة ٤٨ %، وهذا ما يعانى منه المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة من البطالة في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية، ثم جاء في المرتبة الثانية من أسباب عدم العمل قبل الاشتغال في الأنشطة غير الرسمية " بأن مؤهلاتهم غير مطلوبة في سوق العمل وذلك بنسبة ٢٢%، ثم في المرتبة الثالثة نسبة الذين ليس لديهم مهارات تتناسب مع سوق العمل في ظل التكيف الهيكلي الذي يعتمد على إطلاق قوى السوق الحر وقد بلغت ١٦،٩%، ثم في المرتبة الأخيرة جاءت نسبة الذين ليس لديهم واسطة وقد بلغت ١٢،٣%، وهذا هو حال المجتمع المصري في الوقت الحالي الذي انتشرت فيه المحسوبية والوساطة في الحصول على العمل.

٣-إعادة الهيكلة الرأسمالية واستحداث أنشطة اقتصادية في القطاع غير الرسمي *- طبيعة النشاط :

وتساؤل الباحث"هل أدت إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى ظهور أو استحداث أنشطة اقتصادية غير رسمية مع الحفاظ على بعض الأنشطة التقليدية وتطويرها في مجتمع الدراسة، فنجد أن ما تم استحداثه أو ظهوره فى هذا المجال يرجع إلى خصائص أصحاب الأنشطة الجدد من الشباب المنضمين إلى صفوف القطاع غير الرسمي في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية

أو إلى بعض الخبرات من الحرس القديم الذين يتطلعون إلى مواكبة حالة التغيير التي يعيشها القطاع غير الرسمي في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية، ومن خلال استقراء جدول (١٢)، ثم جاءت الأنشطة التجارية في مقدمة الأنشطة التي يمارسها أصحاب الأنشطة غير الرسمية فقد بلغت نسبتها ٤٦،٤%، ثم تليها نسبة الأنشطة المستحدثة وهى مندوب مبيعات أجهزة حاسب آلي وقد بلغت ١٤،٥%، ثم تليها نسبة مندوبي مبيعات كروت الاتصالات وقد بلغت ١١،٢%، ثم مندوب مبيعات أدوية وذلك بنسبة ٨%، وهذا يعكس شخصية القائم بالنشاط غير الرسمي وما تتصف به من خلفيات تعليمية وثقافية ومهارية، لذا يتعين الإشارة إلى أنه في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية استحدثت مهن مثل مندوبي مبيعات أجهزة الحاسب الآلي وكروت الاتصالات والأدوية وغيرها من المهن التي يمكن اعتبارها من مصاحبات التكيف الهيكلي الرأسمالي الذي فرضها على المجتمع في ظل العولمة ، ثم يأتي النشاط التجاري الخدمي مباشرة بعد الأنشطة المستحدثة وذلك بنسبة ٦%، ثم النشاط الخدمي مستقلاً بنسبة ٥،٣%، ثم يليها النشاط الإنتاجي بنسبة ٣،٨%، ثم الأنشطة الأخرى من الأنشطة التقليدية والتي حدث لها تطوير مثل المأكولات السريعة وبيع الأجهزة الكهربائية المتطورة وباعة الصحف والمجلات والخضر والفاكهة وذلك بنسبة ٢،٧%، ثم تليها أخيراً الأنشطة الإنتاجية الخدمية وذلك بنسبة ٢،١%.

نخلص مما سبق أن إعادة الهيكلة الرأسمالية قد أثرت في طبيعة النشاط ونسبته في مجتمع الدراسة، فارتفعت النسبة كثيراً في النشاط التجاري، كما ظهرت أنشطة اقتصادية مستحدثة لم تكن موجودة سابقاً مثل بيع كروت الاتصالات وبيع أجهزة الحاسب الآلي ومندوبي الأدوية.

أي أن إعادة الهيكلة الرأسمالية أدت إلى استحداث وظهور أنشطة اقتصادية وتطوير الأنشطة التقليدية في القطاع غير الرسمي في مجتمع الدراسة.

٤–الأنشطة غير الرسمية وإشباع بعض الاحتياجات الأساسية:

أ– مدى توفير الدخل.

يمثل الدخل أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم في دراسات

وبحوث المستوى الاجتماعي، وذلك لارتباطه بالقدرة المادية للأفراد على إشباع حاجاتها الضرورية وتشير بيانات جدول (١٣) أن نسبة الذين أجابوا بأن الأنشطة غير الرسمية توفر الدخل الملائم حوالي٦٢،١%، أما نسبة الذين أجابوا بأن الأنشطة غير الرسمية لا توفر الدخل لمقابلة الاحتياجات الأساسية حوالي ٣٧،٩%، وبذلك يمكن القول بأن الأنشطة غير الرسمية هي آلية لتوفر الدخل الملائم لمقابلة احتياجات الفقراء والمضارين من الخصخصة أو الذين هم في حالة بطالة من جراء إعادة الهيكلة الرأسمالية في مجتمع الدراسة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة علياء شكري وآخرون" الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية" والتي توصلت إلى أن الفقراء والذين في حالة بطالة حتى يستطيعوا التعايش والتكيف مع الواقع والحصول على الدخل الذي يفي بمتطلباتهم المعيشية الضرورية، فأنهم يلجأون لعدة أساليب وآليات أو ميكانيزمات لتحقيق ذلك، منها العمل في الأنشطة غير الرسمية (٥٤)، كذلك ونتائج ودراسة "Robinson et Al " المعنونة " الاتجاه النمطي لدراسة الفقر" والتي أظهرت أن الفقراء يبحثون عن الطرق الأكثر فعالية لتحسين أوضاعهم، وأن بإمكانهم تحقيق النجاح والانجاز كلما ازداد معدل المساعدة لهم (٥٥)، كذلك تتفق مع نتائج دراسة "Norris ١٩٨٨" التي أكدت على حرص الفقراء على بقاء وحدة المعيشة يدفعهم للمساهمة الفعلية في الحصول على دخل ملائم لبقاء وحدة المعيشة مما يتطلب عمل جميع أفراد الأسرة في النشاط غير الرسمي، وهذا يعكس ما تتسم به هذه الشريحة من سمات (الدافعية، والطموح، والقدرة على الانجاز)(٥٦).

أيضا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "مارلين قنواتى" والتي أظهرت نتائجها أن العمل بالأنشطة غير الرسمية هو آلية من آليات التكيف مع الواقع الاجتماعي(٥٧).

كما تتفق ونتائج دراسة " هيرناندو دى سوتو Hernando De Soto " والتى توصلت إلى أن الأنشطة غير الرسمية تُعد إستراتيجية للبقاء وصمام أمان للتوترات الاجتماعية، وأن أصحاب الأنشطة غير الرسمية أناس

شجعان يكافحون ضد الظروف القاسية (من فقر وبطالة) في العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة لكسب الرزق وليكونوا قادرين على توفير الاحتياجات الأساسية من طعام وكساء وإسكان وفرص الحياة لمن يعولونهم(٥٨)، وتتسق شواهد ونتائج الدراسة الراهنة أيضاً مع وصف البعض للقطاع غير الرسمي بأنه قطاع الفقراء الذي يقدم فرصاً للفقراء والمهمشين والعاطلين والباحثين عن فرصة عمل لكسب قوتهم والحصول على دخول معقولة، أي أنه يُسهم في تقليص الفقر من خلال توفير فرص بديلة للعمل وتوليد الدخل ويوفر سبل إكتساب دخول معقولة لمن انضموا إليه بمحض اختيارهم (٥٩).

ب– وجود دخل من غير هذا النشاط

من خلال بيانات جدول (١٤) يتضح أن أعلى نسبة من أصحاب الأنشطة أجابوا بأن ليس لهم دخل من غير الأنشطة غير الرسمية، وقد بلغت نسبتهم ٧٢،٥%، أي أن هذا النشاط هو الذي يوفر لهم الدخل وهو الآلية الوحيدة لتكيفهم مع واقعهم الاجتماعي في ظل ما يعانون من بطالة وفقر نتيجة لتبنى الدولة لسياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية، أما الذين أجابوا بأن لهم دخل من غير هذا النشاط فقد بلغت نسبتهم ٢٧،٥%، حيث يعملون بمهن أخرى في القطاع الرسمي بجانب عملهم بالأنشطة غير الرسمية من أمثلتها (مدرسين، موظفين وعمال بالتربية والتعليم، والأوقاف، الحضانات، ومزارعين، ونجارين مسلح)، وهذه الفئة تعتبر الدخل من هذا النشاط بمثابة دخل ثان نظراً لانخفاض الرواتب التي تحصل عليها في القطاع الرسمي، وهذا يؤكد أن الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة هي الآلية لتحقيق الإشباع الضروري للاحتياجات الأساسية في ظل ظروف ارتفاع الأسعار والبطالة المتزايدة في ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية.

وهذا ما يتفق مع التقرير الأول الذي أصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمي في حضر مصر والذي أشار إلى أنواع متباينة من العمالة وجدت فرصتها في القطاع غير الرسمي في مصر، بعضها يجمع بين العمل في القطاع الرسمي والعمل في القطاع غير الرسمي في آن واحد في صورة عمالة أضافية، وهناك نوع ثان من العمالة

وجد فرصته في القطاع غير الرسمي في مصر ويتمثل في العمالة المسرحة من القطاع العام والحكومي خاصة بعد انتهاج إعادة الهيكلة الرأسمالية وعلى وجه التحديد سياسة الخصخصة في بعض وحدات القطاع العام وما ترتب عنه من التخلص من بعض العمالة الزائدة، اتجه الجزء الأكبر من هذه العمالة المسرحة إلى العمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة بوصفها قطاعاً مرناً يستوعب العمالة غير الماهرة أو شبة الماهرة (٦٠).

جـ- تعليم الأبناء من هذا النشاط

من خلال بيانات جدول (١٥) يتضح أن تعليم الأبناء يمثل رغبة أكيدة لدى أصحاب الأنشطة غير الرسمية في مجتمع الدراسة فنجد أن نسبة الذين يقومون بتعليم أبنائهم من هذا النشاط تصل إلى ٨٣،٢%، ويدعم هذا ما ذكره أحد أصحاب النشاط غير الرسمي" إنا نفسي أعلم أولادي ويأخذوا شهادات كويسة حتى لا يطلعوا زى أبوهم "كذلك الذي يدعم ذلك أن أغلب أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية والمعاهد المتوسطة كما ذكرنا في الجدول الخاص بالحالة التعليمية للمبحوثين، أما نسبة الذين لا يقومون بتعليم أبنائهم من هذا النشاط فقد بلغت ١٦،٨% من جملة العينة.

٥- علاقة أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين لديهم بجهاز الدولة:

أ- التعرض للتفتيش .

من خلال بيانات جدول(١٦) يتضح تعرض حوالي ٦٠،٧% من أصحاب الأنشطة غير الرسمية في مجتمع الدراسة للمضايقات والتفتيش من قبل شرطة المرافق والتموين والضرائب، وترجع هذه النسبة الكبيرة لمن تعرضوا للمضايقات والتفتيش إلى تنوع وتعدد الجهات الرقابية على الأنشطة غير الرسمية بداية من شرطة المرافق، والتموين، والصحة، والضارئب، وأحياناً مباحث المصنفات الفنية والآداب، بينما لم يتعرض للمضايقات والتفتيش حوالي ٣٩،٧%، ويرجع ذلك حسب قولهم إلى قيامهم بعمليات مراوغة وتهرب من هذه الأجهزة سواء بالقيام بالعمل في مواعيد لا يحدث بها تفتيش أو بالغلق في حال سماعهم بقدوم هذه الأجهزة للتفتيش فيقول أحدهم " أفتح بعد المغرب " لتجنب هذه الأجهزة.

ب- نوع التفتيش

من استقراء جدول (١٧) يتضح بصفة عامة تعدد الجهات الرقابية على أصحاب الأنشطة غير الرسمية فى مجتمع الدراسة والتى تجسد وجود علاقة بين أصحاب الأنشطة وأجهزة الدولة من خلال جهاتها الرقابية المتعددة، فقد جاءت نوعية التفتيش من خلال الضرائب أكثر الجهات الرقابية والتى تجسدت فى البطاقة الرقابية بنسبة ٣٤،٢%، ثم التفتيش من خلال التموين فقد بلغت ١٩%، ثم تليها نسبة التفتيش من خلال التأمينات فقد بلغت ١٥،٨%، ثم نسبة التفتيش من جهة الصحة فقد بلغت ١٣،٢%، ثم تليها نسبة الجهات الرقابية الأخرى من التسعيرة وتراخيص العمل والمصنفات الفنية فقد بلغت ٨،٥%، ثم نسبة جهة الحي والتي تتجسد فى إشغال الطرق فقد بلغت ٥%، وأخيراً نسبة جهات الأمن الصناعي وقد بلغت ٤،٣% .

أي أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية في مجتمع الدراسة يتعرضون كثيراً لمشكلات ومضايقات وتفتيش دائم من الجهات الحكومية الرقابية .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة اعتماد علام بعنوان" تنظيم منشآت القطاع غير الرسمي البناء والتحديات"، إلى أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية كثيراً ما يتعرضون لمضايقات وتفتيش من جهات الدولة الرقابية المختلفة [٦١].

٦-المشكلات التي تواجه أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة:

باستقراء جدول (١٨) يتضح أن هناك الكثير من المشكلات التي تواجه أصحاب الأنشطة غير الرسمية فى مجتمع الدراسة والتي تجعله غير قادر على التوسع فى نشاطه، وتمثل قلة الشغل أكبر مشكلة تواجه أصحاب الأنشطة حيث بلغت نسبته ١٥،٣% ثم تليها نسبة المشكلات مع الضرائب وقد بلغت ١٤،٥%، ثم مشكلة انخفاض الدخل حيث بلغت النسبة ١٣،٨%، ثم تليها من مشكلات تواجه أصحاب الأنشطة غير الرسمية" مضايقات البلدية بنسبة ٨،٥% ثم تليها نسبة مضايقات الشرطة وقد بلغت ٨% ثم نسبة المشكلات الخاصة بإجراءات التراخيص وقد بلغت ٦،٧%، ثم تليها نسبة مشكلات فى تسويق المنتجات وقد بلغت ٥،٧%، ثم نسبة احتكار التجار

الإنتاج وقد بلغت ٤،٨%، ثم تليها نسبة مضايقات الصحة وقد بلغت ٤،٧%، وأخيراً من المشكلات التى تواجه أصحاب الأنشطة غير الرسمية مشكلة قلة الخامات وقد بلغت نسبتها ٤،٥% من إجمالي استجابات المبحوثين.

خامساً :- استخلاصات .

كشفت الدراسة الراهنة عن مجموعة من النتائج أهمها :

١- بالنسبة للتساؤل الأول " ما الخصائص الاجتماعية للعينة ؟ " أتضح أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة فى مجتمع الدراسة من الذكور فقد بلغت نسبتهم ٨٤،٣%، وهذا يتفق مع ما أكدته المؤشرات الإحصائية من واقع تعداد عام ٢٠٠٦ وما تلاها من زيادة نسبة الذكور فى العمل غير الرسمى، وذلك بسبب تأثير السياسات الليبرالية الجديدة من إعادة الهيكلة الرأسمالية فى المجتمع المصرى بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة.

*- أما بالنسبة لفئات السن فقد أتضح أن أغلب العاملين فى الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة فى مجتمع الدراسة ينتمون إلى فئة الشباب، وهى الفئة القادرة على العمل والإنتاج، وهى الفئة التى تأثرت كثيراً بفعل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية، فقد تركزت فى الفئة العمرية ٢٠ إلى أقل من ٣٠ وذلك بنسبة ٤٧%، والفئة العمرية ٣٠ إلى أقل من ٤٠ بنسبة ٢٢،٥%، والفئة العمرية ٤٠ إلى أقل من ٥٠ بنسبة ١٤،٨% .

*- أما النسبة للحالة التعليمية فقد أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب أصحاب الأنشطة غير الرسمية فى مجتمع الدراسة من الحاصلين على مؤهلات عليا بنسبة ٤٩%، كذلك من الحاصلين على مؤهلات متوسطة بنسبة ١٧،٨%، أى يمكن القول بأنه لايقتصر العمل فى الأنشطة غير الرسمية على الأميين والملمين بالقراءة والكتابة فقط، بل تضم حاصلين على شهادات عليا متباينة، وذلك خلاف ما أكدته بعض الدراسات السابقة.

*- وبخصوص الحالة الزواجية لأصحاب الأنشطة غير الرسمية فأغلبهم من الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج وذلك بنسبة ٥٠،٦% ثم نسبة

المتزوجين بلغت ٤٧،٦%.

*– أيضاً أوضحت نتائج الدراسة أن النشاط الغالب فى مجتمع الدراسة من النوع الثابت وكانت نسبته ٧٠،١% أما النشاط الجائل بنسبة ٢٩،٩%.

٢– أما بالنسبة للتساؤل الثانى" إلى أى مدى أدت إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة ؟" فقد أوضحت نتائج الدراسة، أن أصحاب الأنشطة غير الرسمية الذين كانوا يعملون فى القطاع العام وسرحوا بسبب سياسة الخصخصة بلغت نسبتهم حوالى ٤٢،٣%، والذين كانوا لايعملون ويعانون من الفقر نتيجة لسياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية وعملوا بالأنشطة غير الرسمية بلغت ٥٧،٣%، أى أن إعادة الهيكلة وما تبعها من آليات أدت إلى تنامى الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة فى المجتمع المصرى ومجتمع الدراسة بصفة خاصة.

*–وعن أسباب ترك العمل السابق قبل العمل بالأنشطة غير الرسمية فقد أوضحت نتائج الدراسة أن سبب تركهم للعمل يُعزى إلى أنهم كانوا يعملون فى أنشطة هامشية تقليدية لا تكفى لتلبية احتياجاتهم بلغت ٢٨،٧%، ثم نسبة الذين خرجوا من مشروعات القطاع العام فيما عرف بنظام المعاش المبكر بلغت ١٩،٩%، والذين تم فصلهم لأن الشركة فى القطاع العام تخصخصت ولم يجدوا فرص عمل فى القطاع الرسمى بلغت ١١،٢%، وأخيراً نسبة الذين تم تسريحهم بواسطة أصحاب الشركات الجدد بلغت ١٠،٥%، أى أن إعادة الهيكلة الرأسمالية وما تبعها من سياسات مثل الخصخصة أدت بالأفراد المضارين والفقراء إلى اللجوء للعمل بالأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة فى مجتمع الدراسة.

٣– أيضاً أكدت نتائج الدراسة دور إعادة الهيكلة الرأسمالية فى ظهور أو استحداث أنشطة اقتصادية بجانب الحفاظ على الأنشطة التقليدية فى القطاع غير الرسمى،مثل أنشطة مندوبى مبيعات أجهزة الحاسب الآلى، ومندوبى مبيعات كروت الاتصالات، ومندوبى مبيعات الأدوية، وهذا يرجع إلى خصائص أصحاب الأنشطة غير الرسمية الجدد من الشباب وما تتصف به من الخلفيات التعليمية والثقافية والمهارية والمنضمين

لصفوف القطاع غير الرسمى فى ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية أو إلى بعض خبرات الحرس القديم الذين يتطلعون إلى مواكبة حالة التغير التى يعيشها القطاع غير الرسمى فى ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية، أى أن استحداث هذه الأنشطة يمكن اعتبارها من مصاحبات التكيف الهيكلى الرأسمالى التى فرضها على المجتمع فى ظل العولمة.

٤- وعن مدى توفير الأنشطة غير الرسمية احتياجات العاملين بها ولأسرهم فرص الحياة المعيشية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذه الأنشطة هى الآلية لتوفير الدخل الملائم لمقابلة احتياجات الفقراء والمضارين من الخصخصة أو الذين فى حالة بطالة من جراء إعادة الهيكلة الرأسمالية.

*- وبالنسبة لتعليم الأبناء من خلال الأنشطة غير الرسمية أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٨٣،٢% يقومون بتعليم أبنائهم من خلال العمل بالأنشطة غير الرسمية.

٥- أما بالنسبة لعلاقة أصحاب الأنشطة غير الرسمية بالجهات الرقابية للدولة أجاب حوالى ٦٠،٧% من العينة بأنهم يتعرضون لمضايقات ونوع من التفتيش من قبل الجهات الرقابية بداية من شرطة المرافق والضرائب والتموين والتأمينات وغيرها من مؤسسات الدولة الرقابية على نشاط القطاع غير الرسمى.

*- وعن نوع التفتيش أوضحت نتائج الدراسة عن تنوع وتعدد الأجهزة الرقابية التى تقوم بمراقبة النشاط غير الرسمى، فقد جاء تفتيش الضرائب أكثر الجهات الرقابية بنسبة ٣٤،٢%، ثم التفتيش من خلال التموين بنسبة ١٩%، والتأمينات بنسبة ١٥،٨% ثم الصحة بنسبة ١٣،٢%، ثم الجهات الأخرى من تسعيرة وتراخيص عمل ومصنفات بلغت ٨،٥%، أما الذين لم يتعرضوا للتفتيش فيرجع ذلك إلى قيامهم بعمليات مراوغة وتهرب من هذه الأجهزة الرقابية سواء العمل فى مواعيد لا يحدث فيها تفتيش أو الهروب بالبضاعة التى يبيعونها.

أى تتراوح سياسات الدولة تجاه القطاع غير الرسمى بين سياسة الإعتراف أحياناً بالرقابية الصارمة أو إبقاء الحال على ماهو عليه وسياسة المجابهة أحياناً أخرى.

مراجع الدراسة

(1) عزة عبد المحسن، النساء ومواجهة الإفقار في مصر،القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٠، ص٢.

(٢) أمال عبدالحميد، إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة– دراسة حالة المرأة في سوق العمل الحضرى، في عبدالباسط عبدالمعطى واعتماد علام (محررين)،"العولمة وقضايا المرأة والعمل"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب،٣ – ٤ مارس ٢٠٠٣، ص ١٩٤ .

(٣) حامد عبده الهادي،الحرفيون بين التكيف وصناعة رأس المال، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص ٣٠٨ – ٣١٢ .

أنظر أيضاً الدراسات السابقة التالية :–

*– Warren. Tracey," Divergent female part – time employment in British & Demmarle & the implication for gender equity " , The sociological Review , vol .49 , No. 4 (2001) , p 549 – 550 .

*– Herbert J. Goons ," The uses of poverty : The poor pay all ", In James M. Henslin , Ed , down to , Earth sociology , introductory readings , The free press , Max well , Macmillan international , N . Y, 1993, p 327 – 337.

*– علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة – دراسة اجتماعية واقعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ١٢٧ – ١٤٧.

(4)Merton . P, " Social theory and Social structure the free prss " , N. Y . 1962, P 91 – 92 .

(٥)عبدالباسط عبدالمعطى، حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي– دراسة استطلاعية في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ص ٢٤.

(٦)أميرة مشهور وعالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف- دراسة استطلاعية ،القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤م، ص ٤.

(٧) رسلان خضور، اقتصاد الظل، في مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، مكتبة الأسد الوطنية، ٢٠٠٦، ص ٢.

(8)Roberts. Bryan,"The informal sector and Labor markets " Paper in " Horald Lubell ,"The informal sector in the 1980s and 1990s –The informal sector in Egypt ",Development center of the Organization for Economic Co –Operation and development ,vol .14, No.4 ,winter 1991 , p 60 .

(٩) سعيد عبدالخالق، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها وأثارها، القاهرة، مجلة جماعة تحوتى للدراسات المصرية، العدد (١٧)، ٢٠٠٠م، ص ٤ .

(١٠) سيد جاب الله، النساء الفقيرات في القطاع غير الرسمي- دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا، في محمد سعيد فرح (محرر)" مجموعة من الدراسات والبحوث فى علم الاجتماع"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ٢٥٠-٢٨٠ .

أنظر أيضاً:-

*-Al kawaz. Ahmed, " Informal sector and its role in Arab countries ", in Arab planning Institute , Kuwait , 2006 , p 1 – 20.

(١١) على عبدالرازق جلبي (إشراف)، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني: المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠٠٤، ص ٣٢.

(١٢) عزت حجازي، الفقر في مصر، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦، ص ١٤٤.

أنظر أيضاً :-

* أميرة مشهور وعالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص ١٠٥

*- عزيزة عبدالرازق، البطالة والقطاع غير الرسمي، في السيد الحسيني (محرر) " القطاع غير الرسمي في حضر مصر" المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦م، ص ٢٢٥ .

(١٣)عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

(14) Betson M. David & Jennifer L. warlike, "Alternative historical trends in poverty", A E A papers and pr0ceeding, Vol . 88 , No. 2 , May , 1998.

(١٥) أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد ، بيروت ، دار البيان، ١٩٩٨م، ص٢٨٥- ٢٨٦ .

(16) Todaro Michael, " Economic development ", 5 Ed, Long man Group UK limited, England, 1994, p 145 – 149.

(١٧) كريمة كريم، الفقر وحقوق الإنسان دراسة عن نطاق الفقر في مصر، القاهرة ، ١٩٩٠م، ص ١٨ .

(١٨) عبدالباسط عبدالمعطى، المرأة العربية الفقيرة محاولة في التنميط ، في المؤتمر العربي حول " المرأة والفقر"، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية ، المملكة المتحدة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠ – ٢٣ أبريل ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .

(١٩) محمد صفي الدين أبو العز، مشكلة البطالة في الوطن العربي – دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعه الدول العربية، ١٩٩٢م، ص ١١- ١٢.

(٢٠) سوزان أحمد أبو ريه، الأسرة ومشكلة البطالة في ظل آليات العولمة – دراسة حالة لعمال اليومية في مدينة القاهرة، في أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى (محررين) " الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب، ٧ –٨ مايو ٢٠٠٢م، ص ٢٩١ – ٣٢٢ .

(٢١) نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية في مصر، في أحمد زايد وسامية الخشاب (محررين)،" سياسات التكيف الهيكلي في مصر– الأبعاد الاجتماعية "، أعمال الندوة السنوية الثانية لعلم الاجتماع ١٥ – ١٦ مايو١٩٩٥، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٦م، ص ١٢.

(٢٢)عزت حجازي، الفقر وسوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي ، مرجع سابق، ص ٣ –٣٤.

(23) Dowell Myers & Cynthia. J," Temporal in the occupational mobility of immigrant & native–Born Latina workers", American ,Sociological Review, vol. 63 , October , 1998 , p 73

أنظر أيضاً:

* McCall Leslie, " Sources of racial wage inequality in metropolitan labor markets": Racial, Ethic & Gender differences, American, sociological review, vol . 66, 2001, p 520.

(٢٤) حول تأثيرات سياسة التكيف الهيكلي أنظر الدراسات التالية :

*– السيد الحسيني، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من منظور اجتماعي – رؤية من داخل العالم الثالث، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع "البعد الاجتماعي في سياسة التنمية "، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية ، فرع الفيوم، ١١ – ١٣ مايو، ١٩٩٤، ص ١٠ – ١٢ .

*– محمد السيد متولي، أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية ، مجلة مصر المعاصرة، العددان (٤٦٥) (٤٦٦)، القاهرة ، ٢٠٠٢م.

*– أحمد جعفر أبل الكندرى، النمو الديموجرافي وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في دولة الكويت وتحديات المستقبل، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد (٣٧)، ٢٠٠٦، ص ٤٠٧ – ٤٥١ .

*– Emberg . P, " Limits of Adjustment in Africa ", Heinemann's oxford , 1996 , p 7 – 14.

*– Korayem . K "Structural Adjustment stabilization polices and the poor in Egypt , Cairo , 1995 .

*– Gornick . Jacobs C. & jerry A .Gender," The welfare state & public Employment A comparative study of seven industrialized Countries" ,American , Sociological review , vol .63 , October , 1998 .

(25) Lowis . O, "The culture of poverty in Anthropology Easys", Random House, New York, 1970.

أنظر أيضاً :-

*– Lowis . O, "Apeurlaricon family in the culture of poverty" Random House , New York , 1960, p 28.

(٢٦) ضحى المغازى، سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء– دراسة انثربولوجية في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، في أحمد زايد وسامية الخشاب(محررين)، أعمال الندوة السنوية الأولى ١٠ – ١١ مايو، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، ١٩٩٥م، ص ٤١٨ – ٤١٩.

(27) Kanawait . M," Economy and beliefs among the Cairo poor ", B.H.D .Dissertation, The University of Hull, 1983, p 400 – 420 .

(28) David . H . I , Michael. R .H, "The culture of poverty Ideological analysis " U. K, Vol 39 . No.4, winter 1996 , p 465 – 495.

(٢٩) إسماعيل قيرة، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢١، العدد (٢٤١)، مارس ١٩٩٩م ص ٦٢ .

(٣٠) ضحى المغازى، سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر استراتيجيات البقاء– دراسة انثربولوجية في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، مرجع سابق، ص ٤٢٠ – ٤٢٢ .

(٣١) سمير نعيم أحمد، أهل مصر دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٣م ص ٥٧ – ٥٨.

(32)Robinson et Al ."Anthropology Approach to study of poverty predicting Mobility Among lower Cleess females . U.S , 1997 .

نقلاً عن :–

*– نادية جبر عبدالله، الفقر وطرق قياسه اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة – دراسة في علم اجتماع الحياة اليومية، المنيا، دار فرحة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ٢٣.

(٣٣) علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م، ص ٤٤.

(٣٤) نفس المرجع السابق ، ص ٤٠.

(٣٥) نادية جبر عبدالله، الفقر وطرق قياسه اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة – دراسة في علم اجتماع الحياة اليومية، مرجع سابق، ص ١١٣ .

أنظر أيضاً:

*– إسماعيل قيرة، الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في سياق التنمية الحضرية حالة مدينة سكيكدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الآداب، ١٩٨٩م، ص ٦٠.

(36) Leana. M," The Informal sector and the Welfare State" Contemporary Relationships, U. S ., 1996 .

أنظر أيضاً:–

*–Bromley. Roy,"The urban informal sector (Critical perspective on Employment and Housing policies), Oxford , perqaman press ,1979 , p1033.

(37)–Martin. F, Murphy, "The need for a reevaluation of the concept– informal sector "The Dominican case", Lanham University press of America , 1990 , p 163 – 164.

(38) International Labour Organization, "The future of urban Employment", Geneva, 1996 , p 23 –25.

(39)–Olanrewajuc . D.O," Social and economic deprivation in A Meduimsized urban center in Nigeria , F .U . T., Vol. 2, No. 2 , 1996, p 229 – 240

(40) Mc Gee, T .G, " On the utility of dualism: The informal sector and mega urbanization in developing Countries" , L .A . R., Vol .17, No. 1, 1996, p 1 – 15.

(٤١) محمد ياسر شبل، الاتجاهات الحديثة في دراسة الفقر، جامعة طنطا، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٨م، ص ١٩.

(٤٢) أماني مسعود، المهشمون والسياسة في مصر، القاهرة، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الاهرام ، ١٩٩٩م، ص ٢٢.

(٤٣) محمود عودة، الفلاحون والدولة دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، بيروت، دار النهضة العربيـــة، ١٩٨٣م، ص ٨٥.

(44)Alijandro ports, Saskia sassen-koob,"Making it underground Comparative material on the Informal sector in Western market Economics ", The American Journal of Sociology ,Vol .,93 , No. 1 , 1987 , p 32 – 33 .

(٤٥) محمود عبدالفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيـــة فـــي الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيـــة ، ١٩٩٧م، ص ١٧٣ – ١٧٤.

(٤٦) حامد عبده الهادي، الحرفيون والتكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كليـــة الآداب، ٢٠٠٦م، ص ٣١٧.

(47)-Martin. F. Murphy ,"The need for reevaluation of the concept" Informal sector the Dominican case, In Estellie Smith., perspectives on The Informal Sector, Lanham University press of American, 1990, p 164 – 165.

أنظر أيضاً:

* – Ananya Roy and Nezar Al Sayyad, " Urban Informality , Transnational perspectives from The Middle East, Latin American and South Asia , Lanham , Lexington Books , 2003 , p 12 .

(48) Ibid . p.13 .

(49) Roy Bromley ,"A new path to development? The significance and Impact of Hernando De Soto, Ideas on underdevelopment , production, and reproduction",

Economic Geography, Vol. 66, No .4, Oct., 1990, p 338 – 340.

(50) John Curits and others," The urban informal sector in Uruguay: Its internal structure characteristic and effects: world development, Vol.14, No. 6, 1986, p727.

(٥١) عادل عازر وثروت أسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧.

(٥٢) أميرة مشهور وعالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤.

(٥٣) محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، في المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني والثلاثين، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٣٥-٧٣

(٥٤) علياء شكري وآخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية ، مرجع سابق ، ص ٤٤

(55) Robinson . et Al , " Anthropology Approach to study of Poverty predicting Mobility among lower cleess Females " U. S . 1997

(٥٦) علياء شكري وآخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية ، مرجع سابق ، ص ٤٠

(57) Kanawait . M, " Economy and belief among the Cairo poor " B. H . D , Disseration, The University of Hull , 1983 , p 400 – 420 .

(58) De Soto . Hernondo , " The other path (The invisible revolution in the third World " , Translated by : June Abbott , London , IB , Taurisco Publishers , 1989 .

(٥٩) على عبدالرازق جلبي، نحو إستراتيجية بديلة لتنمية القطاع غير الرسمي، في على جلبي(مشرفاً)" القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة التقرير الثالث دراسة على المنشآت البنية والتنمية"، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤، ص ٣٠٩ – ٣٣٥ .

(٦٠) على عبدالرازق جلبى ، المرجع السابق ، ص ٣١٧ –٣١٨ .

(٦١) اعتماد علام ، تنظيم منشآت القطاع غير الرسمى البناء والتحديات ، في على جلبي(مشرفاً)" القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة التقرير الثالث دراسة على المنشآت البنية والتنمية "، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤، ص ٦٣– ١٠٣ .

جداول وملاحق الدراسة

جدول (١) توزيع أفراد العينة وفقاً للنوع

النوع	العدد	%
ذكور	٢٨٥	٨٤،٣
إناث	٥٣	١٥،٧
جملة	٣٣٨	%١٠٠

جدول (٢) توزيع أفراد العينة وفقاً لفئات السن

فئات السن	العدد	%
١٠ إلى أقل من ٢٠	٣٦	١٠،٦
٢٠ إلى أقل من ٣٠	١٥٩	٤٧
٣٠ إلى أقل من ٤٠	٧٦	٢٢،٥
٤٠ إلى أقل من ٥٠	٥٠	١٤،٨
٥٠ إلى أقل من ٦٠	١٢	٣،٦
٦٠ فأكثر	٥	١،٥
جملة	٣٣٨	%١٠٠

جدول (٣) توزيع أفراد العينة وفق الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	%
أمى	٢٥	٧،٤
يقرأ ويكتب	١٧	٥
ابتدائية	١٨	٥،٣
إعدادية	٢٠	٦
مؤهل متوسط	٦٠	١٧،٨
مؤهل فوق المتوسط	٣٢	٩،٥
مؤهل جامعي أو أعلى	١٦٦	٤٩
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٤) توزيع أفراد العينة وفق الحالة الزواجية ٠

الحالة الزواجية	العدد	%
لم يسبق لى الزواج	١٧١	٥٠،٦
متزوج	١٦١	٤٧،٦
أرمل	٥	١،٥
مطلق	١	٠،٣
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٥) توزيع أفراد العينة وفقاً لجهة الميلاد

جهة الميلاد	العدد	%
مدينة سوهاج	١٣٦	٤٠
إحدى قرى مركز سوهاج	٤٧	١٤
إحدى قرى مركز آخر بسوهاج	٥٨	١٧،٢
إحدى المدن الأخرى بمحافظة سوهاج	٨٥	٢٥
خارج محافظة سوهاج	١٢	٣،٥
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٦) توزيع أفراد العينة وفقاً لمحل الإقامة الحالي

محل الإقامة الحالى	العدد	%
مدينة سوهاج	١٥٩	٤٧
قرى مركز سوهاج	٤٠	١٢
قرى مركز آخر بسوهاج	٤٧	١٤
المدن الأخرى بمحافظة سوهاج	٨٦	٢٥
خارج محافظة سوهاج	٦	٢
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٧) توزيع العينة وفقاً لنوع النشاط

نوع النشاط	العدد	%
ثابت	٢٣٧	٧٠،١
جائل	١٠١	٢٩،٩
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٨) توزيع العينة وفقاً للعمل قبل هذا النشاط

العمل قبل هذا النشاط	العدد	%
نعم أعمل	١٤٣	٤٢،٣
لا أعمل	١٩٥	٥٧،٧
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (٩) توزيع العينة وفقاً لمكان العمل السابق قبل هذا النشاط

مكان العمل السابق	العدد	%
في الحكومة	٦٢	٤٣،٤
القطاع الخاص	٥٧	٣٩،٩
أخرى تذكر	٢٤	١٦،٧
جملة	١٤٣	١٠٠

جدول (١٠) توزيع العينة وفقاً لأسباب ترك العمل

أسباب ترك العمل	العدد	%
الشركة تخصخصت	١٦	١١،٢
طلعت معاش مبكر	٢٨	١٩،٦
صاحب الشركة الجديد مشاني	١٥	١٠،٥
لان الدخل من الحكومة قليل	٤٣	٣٠
أخرى تذكر	٤١	٢٨،٧
جملة	١٤٣	١٠٠

جدول (١١) توزيع العينة وفقاً لأسباب عدم العمل قبل الدخول في هذا النشاط

أسباب عدم العمل قبل هذا النشاط	العدد	%
مؤهلي غير مطلوب	٤٣	٢٢
مفيش وظائف حكومية	٩٥	٤٨
معنديشى واسطة	٢٤	١٢،٣
ليس لدي مهارات	٣٣	١٦،٩
جملة	١٩٥	١٠٠

جدول (١٢) توزيع العينة وفقاً لطبيعة النشاط

طبيعة النشاط	العدد	%
تجارى	١٥٧	٤٦،٤
إنتاجي	١٣	٣،٨
خدمي	١٨	٥،٣
تجارى خدمي	٢٠	٦
إنتاجي خدمي	٧	٢،١
مندوب مبيعات أدوية	٢٧	٨
مندوب مبيعات كروت اتصالات	٣٨	١١،٢
مندوب مبيعات أجهزة حاسب آلي	٤٩	١٤،٥
أخرى تذكر	٩	٢،٧
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (١٣) توزيع العينة وفقاً لمدى توفير الدخل من الأنشطة غير الرسمية٠

مدى توفير الدخل	العدد	%
نعم	٢١٠	٦٢،١
لا	١٢٨	٣٧،٩
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (١٤) توزيع العينة حسب وجود دخل من غير هذا النشاط

وجود دخل من غير هذا النشاط	العدد	%
نعم	٩٣	٢٧،٥
لا	٢٤٥	٧٢،٥
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (١٥) توزيع العينة وفقاً لتعليم الأبناء من خلال هذا النشاط

تعليم الأبناء من هذا النشاط	العدد	%
نعم	١٣٤	٨٣،٢
لا	٢٧	١٦،٨
جملة	١٦١	١٠٠

جدول (١٦) توزيع أفراد العينة وفقاً للتعرض للتفتيش ٠

التعرض للتفتيش	العدد	%
نعم تعرضت	٢٠٥	٦٠،٧
لم أتعرض	١٣٣	٣٩،٣
جملة	٣٣٨	١٠٠

جدول (١٧) توزيع العينة وفقاً لنوع التفتيش الذي يتعرضون له .

نوع التفتيش	العدد	%
تأمينات	٦٣	١٥،٨
صحة	٥٣	١٣،٢
ضرائب	١٣٧	٣٤،٢
إشغال طريق	٢٠	٥
الأمن الصناعي	١٧	٤،٣
التموين	٧٦	١٩
أخرى تذكر	٣٤	٨،٥
جملة	٤٠٠	١٠٠

جدول (١٨) توزيع العينة وفقاً المشكلات التي يواجهونها.

المشكلات التى يواجهها أصحاب النشاط غير الرسمي	العدد	%
قلة الخامات	٣٣	٤،٥
قلة الشغل	١١١	١٥،٣
مشكلات في تسويق المنتجات	٤٠	٥،٥
انخفاض الدخل من هذا النشاط	١٠٠	١٣،٨
مضايقات من الشرطة	٥٧	٨
مضايقات من البلدية	٦٢	٨،٥
مشكلات مع الضرائب	١٠٥	١٤،٥
مضايقات من الصحة	٣٤	٤،٧
إجراءات التراخيص	٤٩	٦،٧
احتكار التجار لمستلزمات الإنتاج	٣٥	٤،٨
جملة	٧٢٦	١٠٠

ملحق (٢) استمارة الاستبيان

أولاً :الخصائص الاجتماعية للعينة

1- **النوع**

(1) **ذكر**( ) (2)**إناث**( )

2-**السن**

(1)**من** 10**إلى أقل من** ٢٠( ) (2) 20 **إلى أقل من** 30( )

(3) 30 **إلى أقل من** ٤٠ ( ) (4) 40 **إلى أقل من**50( )

(5) 50**إلى أقل من** ٦٠ ( ) (6) 60 **فأكثر**( )

3-**المستوى التعليمي**

(1) **أمـــــــــي**( ) (2) **يقرأ ويكتب** ( )

(3)**ابتدائية**( ) (4) **إعدادية**( )

(5) **مؤهل متوسط**( ) (6) **مؤهل فوق المتوسط**( )

(7)**مؤهل جامعي أو أعلى**( )

4-**الحالة الزواجية**

(1) **لم يسبق لى الزواج**( ) (2) **متزوج**( )

(3) **أرمل**( ) (4) **مطلق**( )

5-**جهة الميلاد**

(1) **مدينة سوهاج** ( ) (2) **إحدى قرى مركز سوهاج**( )

(3) **إحدى قرى مركز أخر سوهاج** ( ) (4) **إحدى المدن الأخرى بسوهاج**( )

(5) **خارج محافظة سوهاج**( )

6- **محل الإقامة الحالي**

(1)**مدينة سوهاج** ( ) (2) **إحدى قرى مركز سوهاج**( )

(3) **إحدى قرى مركز أخر سوهاج** ( ) (4) **إحدى المدن الأخرى بسوهاج**( )

(5)**خارج محافظة سوهاج**( )

7-**نوع النشاط**

(1) **ثابت**( ) (2) **جائل**( )

ثانياً: إعادة الهيكلة الرأسمالية وتنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة

8-ياترى أنت كنت بتشتغل قبل هذا النشاط ؟

(1)نعم( )يسأل س (9) **(2) لا ( ) يسأل س (11)**

9-طيب كنت بتشتغل فين ؟

(1)في الحكومة( ) **(2) القطاع الخاص( )**

(3) أخرى تذكر( )

10-طيب إيه أسباب تركك للعمل ؟

(1) الشركة تخصخصت( ) **(2) طلعتُ معاش مبكر( )**

(3) صاحب الشركة الجديد مشاك ( ) **(4) لأن دخلي من الحكومة قليل ( )**

(5) أخرى تذكر( )

11- طيب ليه مكنتش تشتغل قبل العمل بهذا النشاط ؟

(1)مؤهلى غير مطلوب( ) **(2) مفيش وظائف حكومية( )**

(3)معنديشى واسطة( ) **(4) ليس لدى مهارات يطلبها أصحاب العمل ( )**

ثالثاً: إعادة الهيكلة الرأسمالية واستحداث أنشطة اقتصادية في القطاع غير الرسمي

12- طيب إيه طبيعة نشاطك ؟

(1)تجارى ( ) **(2) إنتاجى( )**

(٣) خدمى( ) **(4)تجارى خدمى( )**

(5)إنتاجى خدمى( ) **(6)مندوب مبيعات أدوية( )**

(7)مندوب مبيعات كروت اتصالات( ) **(8)مندوب مبيعات حاسب آلى( )**

(9) أخرى تذكر ( )

رابعاً: الأنشطة غير الرسمية وإشباع بعض الاحتياجات الأساسية

13 – هل يوفر لك العمل بالنشاط غير الرسمى دخل كويس ؟

(1) نعم يوفر( ) **(2)لا يوفر ( )**

فى حالة الإجابة بنعم يوفر (1)يسأل س (14)

14- هل هذا الدخل يكفى لك واحتياجات أسرتك المعيشية ؟

(1)نعم يكفى( ) (2)لا يكفى( )

في حالة الإجابة بلا يكفى (2)يسأل س (15)

15- ياترى لك دخل من غير هذا النشاط ؟

(1)نعم( ) (2)لا ( )

16- طيب انت بتعلم أولادك من الدخل اللى بتجيبه من هذا النشاط ؟

(1)نعم( ) (2) لا ( )

خامساً:علاقة أصحاب الأنشطة والعاملين لديهم بجهاز الدولة

17-طيب انت تعرضت لأى مضايقات أو تفتيش من جهات رقابية؟

(1)نعم( ) (2) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم (1) يسأل س (18)

18- طيب أيه هو نوع التفتيش ؟

(1)تأمينات ( ) (2) صحة( ) (3) ضرائب ( )

(4) أشغال طريق ( ) (5) الأمن الصناعي( ) (6) التموين( )

(7)أخرى تذكر( )

*- يمكن اختيار أكثر من متغير.

سادساً:-المشكلات التي تواجه أصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة.

19- طيب تقدر تقولي أيه المشكلات التي تعرضت لها ؟

(1) قلة الخامات( ) (2) قلة الشغل( )

(3)مشكلات في تسويق المنتجات( ) (4)انخفاض الدخل ( )

(5)مضايقات الشرطة( ) (6) مضايقات البلدية( )

(7)مشكلات مع الضرائب ( ) (8) مضايقات الصحة ( )

(9)إجراءات التراخيص( ) (10) احتكار التجار لمستلزمات الإنتاج ( )

*يمكن اختيار أكثر من متغير.

20-طيب أيه مقترحاتك لتحسين أوضاعكم ؟